الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عدل
وزارة المالية

التقرير
الاقتصادي والمالي

(ملحق بمشروع قانون المالية الأصلي لعام 2027)

طبقا لمقتضيات المادة 42 من القانون النظامي رقم 2018-039 يلغي ويحل محل القانون رقم 78-011 بتاريخ 19 يناير 1978، المتضمن القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية؛ يرفق هذا الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2027.

ملحق 19

اكتوبر 2026

جدول المحتويات

جدول الرسوم التوضيحية 5

قائمة الجداول 6

قائمة المختصرات 7

مقدمة 9

أولا: الوضعية الاقتصادية الدولية 10

1. النمو الاقتصادي العالمي 10
2. التضخم 11
3. التجارة العالمية 12

ثانيا: التطورات الاقتصادية الأخيرة و آفاق 2026-2027 13

1. التطورات الاقتصادية الأخيرة 13
   1. مسار النمو 13
   2. مسار التضخم واستقرار الأسعار 20
   3. القطاع الخارجي وأسعار الفائدة وسعر الصرف 20
   4. تحليل وضعية الدين العام – السداسي الأول من 2026 22
2. آفاق النمو الاقتصادي والتضخم (2026-2029) 26
   1. آفاق النمو 26
   2. آفاق التضخم 28

ثالثا: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك: حصيلة خطة 2021-2025 و آفاق 2026-2030 30

1. الإطار العام والتطور الاقتصادي الكلي 30
2. نمو قوي ومستدام وشامل 30
3. رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية 31
4. الحكامة 31
5. الحصيلة الإجمالية و آفاق 2026-2030 32
6. تنفيذ البرامج ذات الطابع الاستعجالي (إلى غاية 30 سبتمبر 2026) 33

رابعا: المالية العامة 2025-2026 34

1. نتائج السنة المالية 2025 34
2. تنفيذ ميزانية 2026 إلى نهاية سبتمبر 36
   1. الإيرادات العامة 36
   2. النفقات العمومية 37
   3. الأرصدة الميزانوية والتمويل 38

خامسا: فرضيات قانون المالية لسنة 2027 وأهدافه وتوجهاته الكبرى 41

1. الفرضيات الاقتصادية الكلية وإطار السياسة الميزانوية 41
   1. الفرضيات الاقتصادية الكلية 41
   2. القاعدة الميزانوية الجديدة 42
   3. إصلاحات المالية العامة 42
   4. التوجهات الكبرى للسياسة الميزانوية في مشروع قانون المالية لسنة 2027 44
2. تطور المجاميع الميزانوية الكبرى 45
   1. الإيرادات: ارتفاع مدفوع بالجباية والقطاع الاستخراجي 46

2. النفقات: ارتفاع مضبوط وموجه نحو الاستثمار 47
3. الرصيد الميزانوي: عودة إلى الفائض في ظل قيد القاعدة 47

خاتمة 50

جدول الرسوم التوضيحية

رسم توضيحي 1: تطور النمو الاقتصادي العالمي، 2025-2027 ..... **7**
رسم توضيحي 2: النمو حسب المناطق، 2025-2027 ..... **8**
رسم توضيحي 3: التضخم العالمي **9**
رسم توضيحي 4: التجارة العالمية **9**
رسم توضيحي 5: النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2019-2025 ..... **10**
رسم توضيحي 6: النمو الحقيقي حسب القطاع، 2024-2027 ..... **12**
رسم توضيحي 7: تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع **13**
رسم توضيحي 8: المساهمات في النمو على أساس سنوي، الربع الأول 2025 – الربع الثاني 2026 ..... **13**
رسم توضيحي 9: النمو حسب القطاع خلال السداسي الأول من 2026 ..... **15**
رسم توضيحي 10: تطور هيكل الدين العام (مليار أوقية) **19**
رسم توضيحي 11: السحوبات والإصدارات وخدمة الدين خلال السداسي الأول من 2026 ..... **21**
رسم توضيحي 12: التوقعات المعدلة وتنفيذ 2025 ..... **29**
رسم توضيحي 13: تطور الإيرادات والنفقات حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 ..... **33**
رسم توضيحي 14: مقارنة الأرصدة حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 ..... **34**
رسم توضيحي 15: التمويل الداخلي والخارجي والإجمالي حتى نهاية سبتمبر 2026 ..... **35**
رسم توضيحي 16: الإيرادات والنفقات والرصيد الإجمالي، 2025-2029 ..... **41**

قائمة الجداول

الجدول 1: النمو الحقيقي حسب القطاع، 2025-2026 ..... **11**
الجدول 2: تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي بين 2025 و2026 ..... **12**
الجدول 3: تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع خلال السداسي الأول من 2025 والسداسي الأول من 2026 (%) **15**
الجدول 4: توقعات التضخم (%) **17**
الجدول 5: توقعات سعر الصرف وفق نموذج MFT **19**
الجدول 6: هيكل قائم الدين العام وتطوره (مليار أوقية) **19**
الجدول 7: الخصائص الرئيسية للدين الخارجي في 30 يونيو 2026 ..... **20**
الجدول 8: عمليات الدين خلال السداسي الأول من 2026 (مليار أوقية) **21**
الجدول 9: تطور النمو الحقيقي حسب القطاع — البيانات المرصودة للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (%) **22**
الجدول 10: المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية — توقعات نموذج MFT (%) **23**
الجدول 11: التضخم المرصود وتوقعات نموذج MFT (%) **24**
الجدول 12: المؤشرات الرئيسية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك **28**
الجدول 13: الفرضيات الرئيسية للإطار الاقتصادي الكلي **36**
الجدول 14: المحاور العشرة للمخطط المديري لإصلاح المالية العامة **37**
الجدول 15: تطور المجاميع الميزانوية الكبرى (مليار أوقية) **40**
الجدول 16: المسار الميزانوي متوسط المدى (% من الناتج المحلي الإجمالي) **43**
الجدول التكميلي أ: ملخص تنفيذ ميزانية 2025 29
الجدول التكميلي ب: تطور الإيرادات حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 31
الجدول التكميلي ج: تطور النفقات حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 32
الجدول التكميلي د: تطور الأرصدة حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 33
الجدول التكميلي هـ: التمويل الميزانوي حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 34

قائمة المختصرات

أهم المختصرات والرموز المستخدمة في التقرير

ANSADE	الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي
BCM	البنك المركزي الموريتاني
BIC	الأرباح الصناعية والتجارية
BNC	الأرباح غير التجارية
BTP	البناء والأشغال العامة
CBMT	الإطار الميزانوي متوسط المدى
CDMT	الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط
CNAM	الصندوق الوطني للتأمين الصحي
CNASS	الصندوق الوطني للتضامن الصحي
DDP	مديرية الدين العام
DGB	المديرية العامة للميزانية
DGTCP	المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية
DPBMT	وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى
DTS	حقوق السحب الخاصة
FMI	صندوق النقد الدولي
GNL	الغاز الطبيعي المسال
GTA	حقل السلحفاة آحميم الكبير
INPC	المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك
LF	قانون المالية
LFR	قانون المالية المعدل
LOLF	القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية
MFT	النموذج الاقتصادي الكلي والميزانوي
MRU	الأوقية الموريتانية (رمز العملة)
ODIN	مؤشر جرد البيانات المفتوحة (Open Data Inventory)
PEFA	إطار تقييم تسيير المالية العامة
PIB	الناتج المحلي الإجمالي
PLF	مشروع قانون المالية
RAMO	التقرير السنوي للتنفيذ
SBPHRE	الرصيد الميزانوي الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية
SCAPP	الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك
SD-RFP	المخطط المديري لإصلاح المالية العامة
SDMT	استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط
SNIM	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)
SRMT	استراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط

TOFE	جدول العمليات المالية للدولة
TVA	ضريبة القيمة المضافة
USD	دولار الولايات المتحدة الأمريكية (رمز العملة)

مقدمة

طبقا لأحكام **القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية (LOLF)** :

« يُرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير اقتصادي ومالي يعرض وضعية السنة المنصرمة والآفاق الاقتصادية والمالية للدولة، مع خلاصة عن تنفيذ السياسة الوطنية للتنمية في البلد. »

يستعرض التقرير وضعية الظرفية الدولية والوطنية، ويقدم آفاق النمو على المدى المتوسط، ويعرض التوجهات الميزانوية التي يقوم عليها **مشروع قانون المالية لسنة 2027**. ويُمكّن الجمعية الوطنية من تقدير مدى انسجام السياسة الاقتصادية للحكومة، واستدامة المالية العامة، والوسائل المرصودة لخدمة أهداف الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (SCAPP).

ميزانية سنة 2027 هي الثانية التي تُعدّ وتُنفّذ وفق نمط **ميزانية البرامج**، بعد التحول الذي أحدثه قانون المالية لسنة 2026. وبذلك يمكن، لأول مرة، أن تستند برمجة الاعتمادات إلى حصيلة تجربة سنة من التسيير القائم على الأداء. وهي تنتظم في **96** برنامجا و **41** مخصصا، تترجم أولويات برنامج رئيس الجمهورية «طموحي للوطن»، وأولويات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، وأولويات الاستراتيجيات القطاعية. كما ستكون سنة 2027 السنة الثانية من خطة العمل الثالثة للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (2026-2030).

وأخيرا، تتميز هذه الميزانية بخصوصية: فهي الأولى التي تُعدّ في إطار **القاعدة الميزانوية** التي أرساها القانون النظامي رقم 2026-019 الصادر بتاريخ يونيو 2026. فابتداء من سنة 2027، لم يعد بإمكان العجز الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية أن يتجاوز 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا الإطار، يسعى مشروع قانون المالية لسنة 2027 إلى تحقيق أربعة أهداف:

1. **الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والاستدامة الميزانوية**، مع احترام الالتزامات المتعهد بها تجاه شركاء التنمية؛
2. **تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية**، من خلال عصرنة النظامين الضريبي والجمركي؛
3. **التحكم في النفقات الجارية**، من خلال تخصيص أكثر نجاعة للموارد العامة؛
4. **إعطاء الأولوية للاستثمار**، باعتباره المحرك الرئيسي للنمو وخلق فرص العمل.

تمثل سنة 2026 تحولا في الوتيرة، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5,5%، بفضل تصاعد إنتاج الغاز، وحيوية قطاع الخدمات، والأداء الجيد للقطاع الأولي. وبالنسبة لسنة 2027، تتوقع وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى 2027-2029 (DPBMT) نموا بنسبة **5,0 %** وتراجع التضخم إلى **3,26 %** في المتوسط، بعد **7,48 %** في 2026.

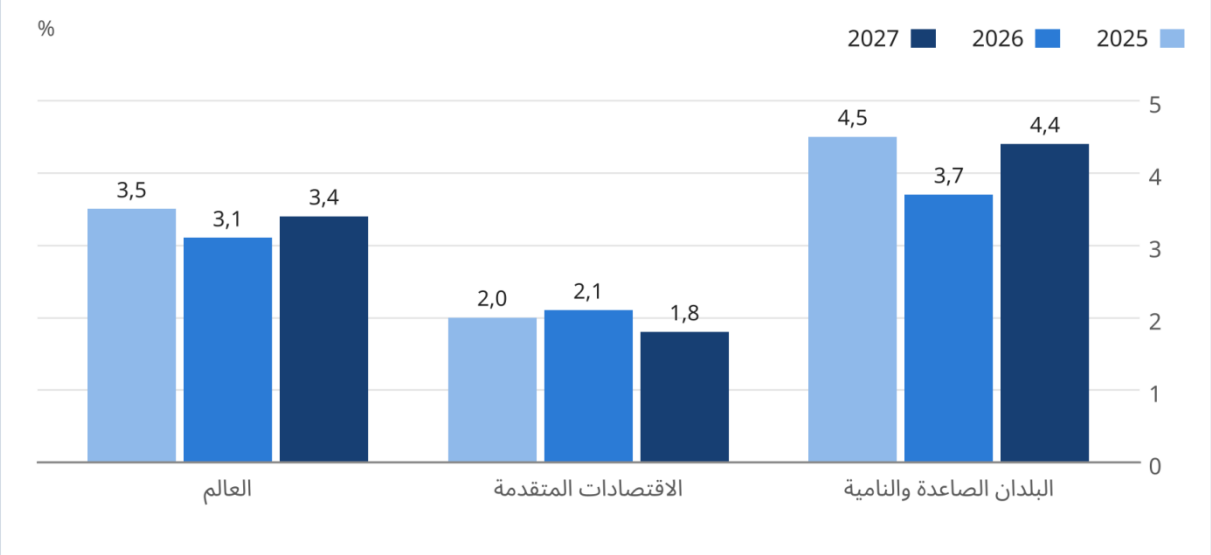
يتضمن التقرير خمسة أجزاء. فهو يصف أولا البيئة الدولية، ثم التطورات الأخيرة للاقتصاد الوطني و آفاقه. ثم يتناول بعد ذلك الاستراتيجية الوطنية للتنمية وتنفيذ المالية العامة، قبل أن يعرض فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2027 وتوازناته الكبرى.

أولا: الوضعية الاقتصادية الدولية

1. النمو الاقتصادي العالمي

يمر الاقتصاد العالمي سنة 2026 بفترة فتور. فحسب صندوق النقد الدولي، سيتراجع النمو العالمي إلى 3,1% مقابل 3,5% سنة 2025، قبل أن يتعافى جزئيا إلى 3,4% سنة 2027. ومقارنة بتوقعات أبريل 2026، لم تتغير الصورة الإجمالية كثيرا، غير أنها تخفي تفاوتات كبيرة من منطقة إلى أخرى، بحسب درجة تعرض الاقتصادات لارتفاع أسعار الطاقة ومدى انخراطها في تبني التكنولوجيات الجديدة.

رسم توضيحي 1: تطور النمو الاقتصادي العالمي، 2025-2027

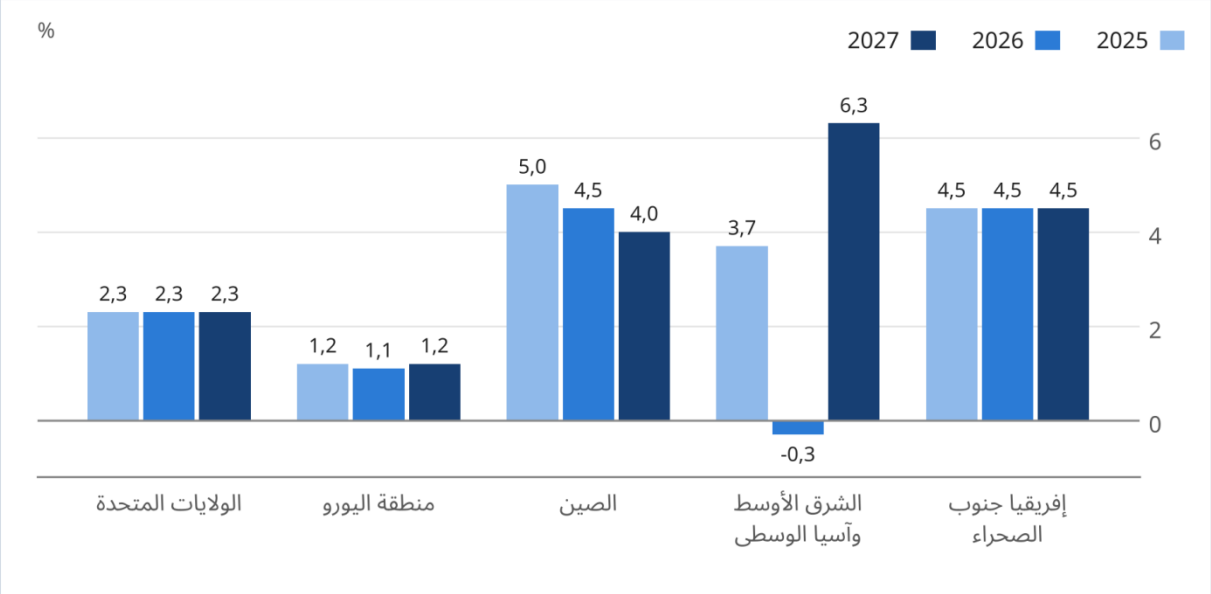


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026.

ستنمو الاقتصادات المتقدمة بوتيرة متواضعة: 2,1% سنة 2026 و1,8% سنة 2027، بعد 2,0% سنة 2025. وتُبدي الولايات المتحدة صمودا أكبر، مع نمو متوقع عند 2,3%. أما منطقة اليورو فتشهد تباطؤا: 1,1% سنة 2026، ثم 1,2% سنة 2027.

ويبدو التباطؤ أكثر وضوحا في البلدان الصاعدة والنامية، حيث سينتقل النمو من 4,5% سنة 2025 إلى 3,7% سنة 2026، قبل أن يعود إلى 4,4% سنة 2027. وتواصل الصين تباطؤها التدريجي (4,5% ثم 4,0%). أما الصدمة الأشد فتعرفها منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث سينخفض النمو إلى 0,3%- سنة 2026، مع انتعاش متوقع إلى 6,3% في السنة الموالية. في المقابل، تصمد إفريقيا جنوب الصحراء، بنمو يبلغ 4,5% سنتي 2026 و2027.

رسم توضيحي 2: النمو حسب المناطق، 2025-2027



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026.

تظل هذه التوقعات هشة، وتميل المخاطر إلى ترجيح نمو أضعف. فمن شأن تصعيد جديد في الشرق الأوسط أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الأولية وإرباك سلاسل الإمداد. كما قد يتفاقم تشتت المبادلات التجارية. وقد تخيب التوقعات المعقودة على قطاع التكنولوجيا، بما يترتب على ذلك من اضطرابات مالية. وأخيرا، تملك دول كثيرة هوامش ميزانوية ضيقة جدا لا تسمح لها بامتصاص صدمة جديدة، مما يعرّض الاقتصادات الأكثر هشاشة في المقام الأول.

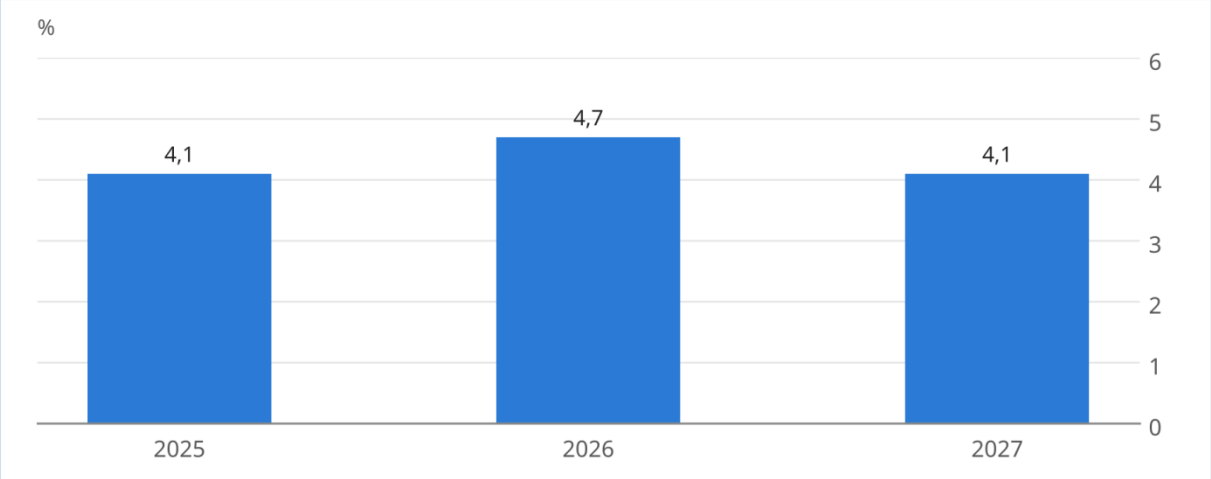
2. التضخم

عاد التضخم العالمي، الذي ظل يتراجع منذ عدة سنوات، إلى الارتفاع: إذ سينتقل من 4,1% سنة 2025 إلى 4,7% سنة 2026، قبل أن يعود إلى 4,1% سنة 2027. وتُعدّ الطاقة السبب الرئيسي لذلك. فمن المتوقع أن يبلغ سعر برميل النفط 95,7 دولارا في المتوسط سنة 2026 مقابل 67,7 دولارا سنة 2025، أي بزيادة قدرها 41%، وتسير أسعار الغاز الطبيعي والأسمدة والمواد الغذائية في المنحى نفسه.

البلدان المستوردة للنفط والمواد الغذائية هي الأكثر تضررا: إذ يعود التضخم المستورد إلى الظهور، وتثقل أعباء الدعم، وتتدهور الحسابات الخارجية. أما وضعية موريتانيا فهي أكثر تباينا؛ فارتفاع الأسعار يزيد كلفة مشترياتها من المنتجات النفطية المكررة والمواد الأساسية، لكنه في الوقت ذاته يرفع قيمة صادراتها من الغاز الطبيعي.

وفي هذا السياق، يوصي صندوق النقد الدولي بإعطاء الأولوية للعودة إلى استقرار الأسعار، وهو ما يقتضي تواصلا واضحا وبنوكا مركزية مستقلة. كما يدعو إلى تفضيل التحويلات الميزانوية الموجهة على تدابير الدعم العامة، وإلى الشروع في الإصلاحات التي تعزز الأمن الطاقوي.

رسم توضيحي 1 : التضخم العالمي

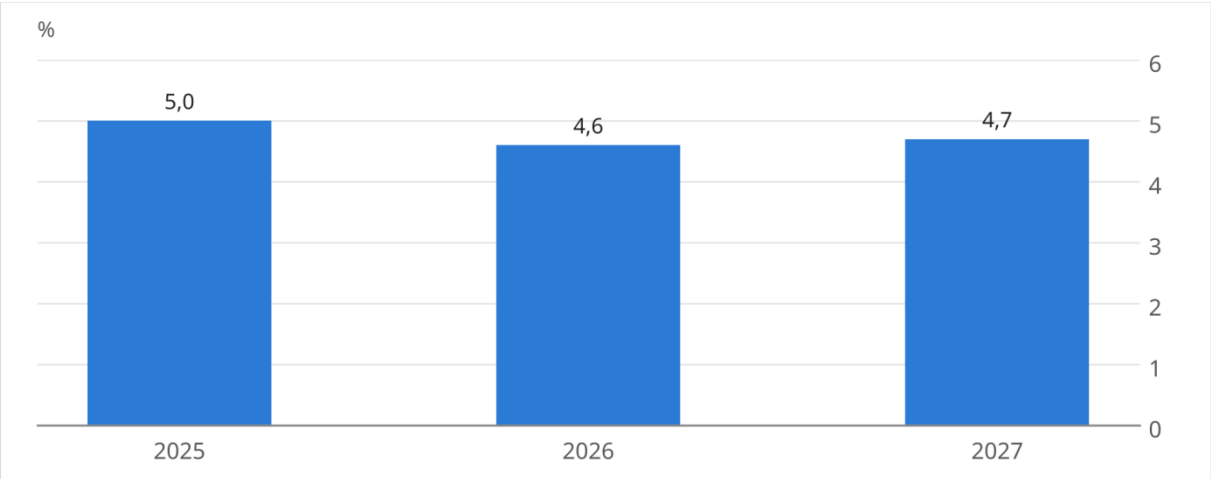


المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026.

3. التجارة العالمية

تتأثر التجارة العالمية بتداعيات هذا التباطؤ. إذ سيتراجع نمو المبادلات من حيث الحجم من 5,0% سنة 2025 إلى 4,6% سنة 2026، ثم يرتفع إلى 4,7% سنة 2027. فطرق الإمداد مضطربة، وكلفة الطاقة والنقل أعلى، والتوترات التجارية مستمرة. وستمر العودة إلى ديناميكية أقوى عبر سياسات تجارية أكثر قابلية للتوقع وتعاون دولي متجدد.

رسم توضيحي 2 : التجارة العالمية



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026.

ثانيا: التطورات الاقتصادية الأخيرة و آفاق 2026-2027

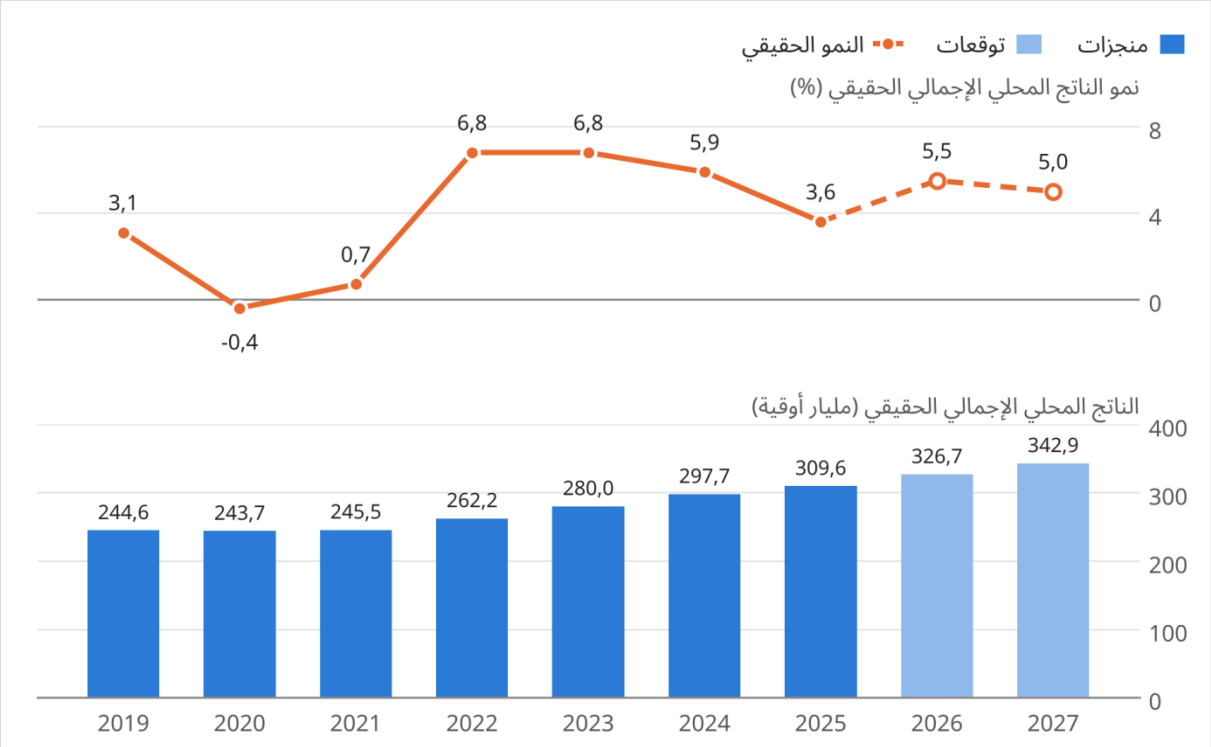
1. التطورات الاقتصادية الأخيرة

1. مسار النمو

1. التحليل السنوي

وفقا للحسابات الوطنية الفصلية المنشورة من طرف الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (ANSADE)، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 3,6% سنة 2025، بعد 5,9% سنة 2024 و6,8% سنة 2023. ويعتمد التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي المؤرخ في 14 أكتوبر 2026 نموا متوقعا بنسبة 5,52% سنة 2026 و4,96% سنة 2027. وتستمد هذه التوقعات من السيناريو المرجعي لنموذج MFT، ويجب التمييز بينها وبين النتائج الفعلية التي نشرتها الوكالة، ولا سيما نتائج سنة الأساس 2025.

رسم توضيحي 3 : النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، 2019-2025



المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية الفصلية (الربع الأول 2014 – الربع الثاني 2026)؛ حسابات انطلاقا من السلاسل بالحجم، بالأسعار المتسلسلة، سنة الأساس 2014.

سنة 2025، ارتكز النمو على القطاعين الأولي والخدمي، في حين تراجع القطاع الثانوي بفعل انخفاض الأنشطة الاستخراجية. أما سنة 2026، فسيكون النمو على العكس من ذلك مدفوعا بانتعاش القطاع الثانوي.

الجدول 1 : النمو الحقيقي حسب القطاع، 2025-2026

المؤشر	2025	2026
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	**3,56**	**5,52**
القطاع الأولي (%)	5,89	3,92
القطاع الثانوي (%)	-4,30	8,57
القطاع الخدمي (%)	5,32	3,40

سنة 2025، تراجع القطاع الثانوي بنسبة 4,30%، بعد ارتفاع بنسبة 3,18% سنة 2024، و اقتطع 1,31 نقطة من النمو. ويُعزى هذا التراجع كليا إلى الأنشطة الاستخراجية (-10,43%، أي -1,90 نقطة)، ولا سيما الذهب والنحاس (-17,89%، أي -1,82 نقطة)، وهو ما لم يعوضه التحسن الطفيف للحديد (+1,28%). ولا تسجل حسابات الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي بعدُ أي إنتاج للمحروقات من حيث الحجم سنة 2025، رغم الصادرات الأولى من حقل السلحفاة آحميم الكبير(GTA). وخارج الأنشطة الاستخراجية، يسجل القطاع الثانوي تقدما: إذ ارتفعت الصناعات التحويلية بنسبة 3,53% والبناء والأشغال العامة بنسبة 7,90%، بمساهمة مجمعة قدرها 0,59 نقطة.

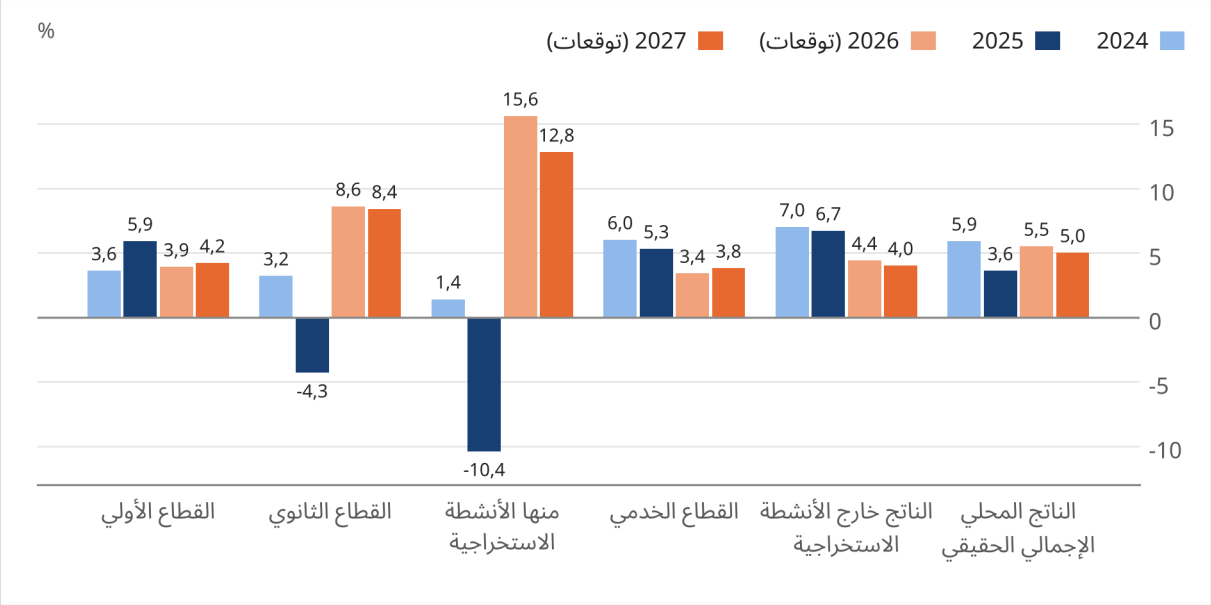
أما القطاعات الأخرى فتدعم النمو. فقد تقدم القطاع الأولي بنسبة 5,89%، بعد 3,64% سنة 2024، وأسهم بـ1,15 نقطة، بفضل الزراعة (+12,09%) والتنمية الحيوانية (+4,78%)؛ في حين كان الارتفاع أكثرتواضعا في قطاع الصيد (+1,73%). وتقدم القطاع الخدمي بنسبة 5,32%، بعد 6,03% سنة 2024، وأسهم بـ2,25 نقطة: إذ قاد الارتفاعَ قطاعُ الإعلام والاتصال (+23,64%) والخدمات الأخرى (+5,17%) والنقل (+7,89%)، بينما تباطأت التجارة (+1,97%) والإدارة العامة (+2,20%). وأضافت الضرائب الصافية على المنتجات 1,48 نقطة. وبذلك، بلغ النمو خارج الأنشطة الاستخراجية نحو 6,7%، بعد 7,0% سنة 2024.

وبالنسبة لسنة 2026، ووفقا لتوقعات النموذج الاقتصادي الكلي والميزانوي (MFT)، سيتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 5,52%، بفعل انتعاش القطاع الثانوي (+8,57%، بعد -4,30% سنة 2025)، الذي سيسهم بـ1,89 نقطة. وستتقدم الأنشطة الاستخراجية بنسبة 15,64%، بفضل تصاعد إنتاج الغاز من حقل السلحفاة آحميم الكبير و انتعاش الحديد (+5,44%).

وسيتقدم القطاع الأولي بنسبة 3,92%، مدفوعا بالتنمية الحيوانية (+3,80%) والزراعة (+4,80%) والصيد (+3,00%)، بمساهمة قدرها 0,75 نقطة. وسيتقدم القطاع الخدمي بنسبة 3,40%، بفضل الخدمات الأخرى (+4,00%) والتجارة (+3,00%) والإدارة العامة (+3,50%)، وسيسهم بـ1,65 نقطة. وخارج القطاع الاستخراجي، سيتباطأ النمو إلى 4,40%، وهي وتيرة قريبة من مستواه الممكن (نحو 4,5%).

أُعدّت هذه التوقعات قبل نشر الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي لحسابات 2025، استنادا إلى تقدير لسنة 2025 كان يستبق انطلاق إنتاج الغاز. ولذا ينبغي تحيين نقطة انطلاقها، وهو ما قد يغير مسار النمو المعروض هنا. كما أنها تتوقف على تحقق فرضيات الإنتاج الاستخراجي.

رسم توضيحي 4 : النمو الحقيقي حسب القطاع، 2024-2027



وفي سنة 2027، سيستقر النمو عند 4,96%، مع قطاع استخراجي لا يزال ديناميكيا (12,79%+) ونمو خارج القطاع الاستخراجي بنسبة 4,00%. وعلى المدى المتوسط، ستتلاشى مساهمة القطاع الاستخراجي (3,11%+ سنة 2028، و2,23%+ سنة 2029) وسيتراجع النمو إلى 4,17% سنة 2028 ثم إلى 3,65% سنة 2029، مرتكزا على الأنشطة غير الاستخراجية.

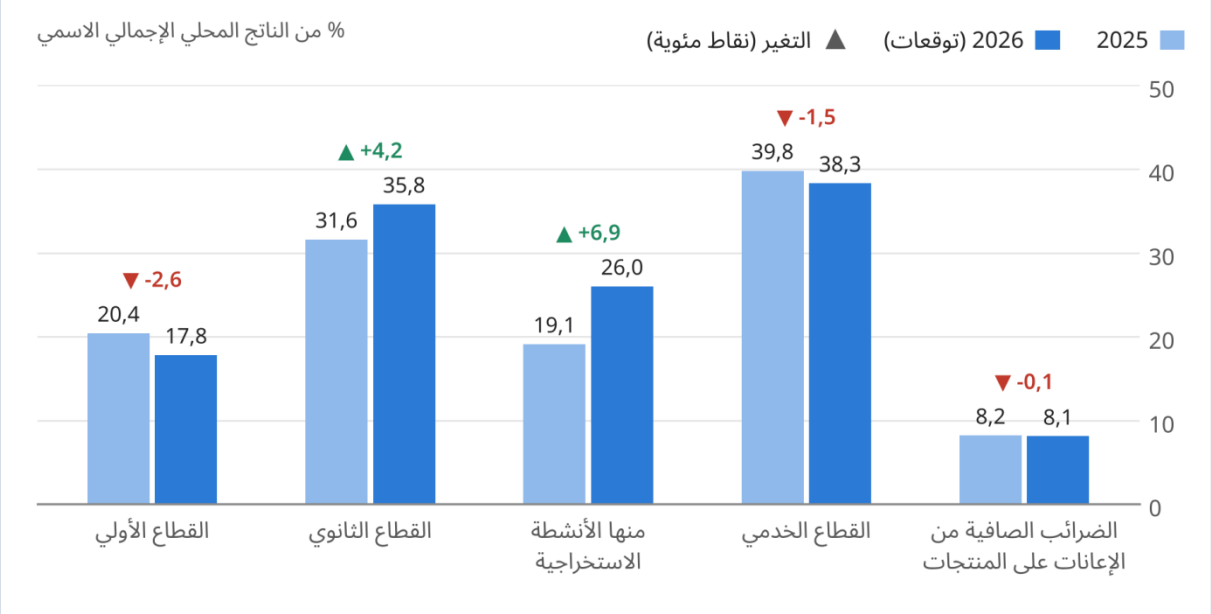
من حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 492,4 مليار أوقية سنة 2025 وفقا للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، بارتفاع نسبته 14,6% مقارنة بسنة 2024 (429,7 مليار أوقية)، بفعل ارتفاع قوي في مُعامل الانكماش (10,6%+). ويوفر القطاع الخدمي 39,8% منه، والقطاع الثانوي 31,6%، منها 19,1% للأنشطة الاستخراجية، والقطاع الأولي 20,4%، والضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات 8,2%. ويتوقع إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 ناتجا محليا إجماليا اسميا قدره 559,5 مليار أوقية سنة 2026، أي بزيادة 13,6% مقارنة بسنة 2025. وسيمثل القطاع الخدمي حينئذ 38,3% من الثروة المنتجة والقطاع الثانوي 35,8%، منها 26,0% للأنشطة الاستخراجية. وسيسهم القطاع الأولي بنسبة 17,8%، في حين ستمثل الضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات 8,1% من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول 2 : تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي بين 2025 و2026

المكوّن	2025	2026
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)	**492,4**	**559,5**
القطاع الأولي	% 20,4	% 17,8
القطاع الثانوي	% 31,6	% 35,8
منها الأنشطة الاستخراجية	*% 19,1*	*% 26,0*
القطاع الخدمي	% 39,8	% 38,3
الضرائب الصافية من الإعانات على المنتجات	% 8,2	% 8,1

المصادر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية (2025، حسابات مؤقتة)؛ الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية لسنة 2027 (2026: توقعات). الحصص بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

رسم توضيحي 5 : تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

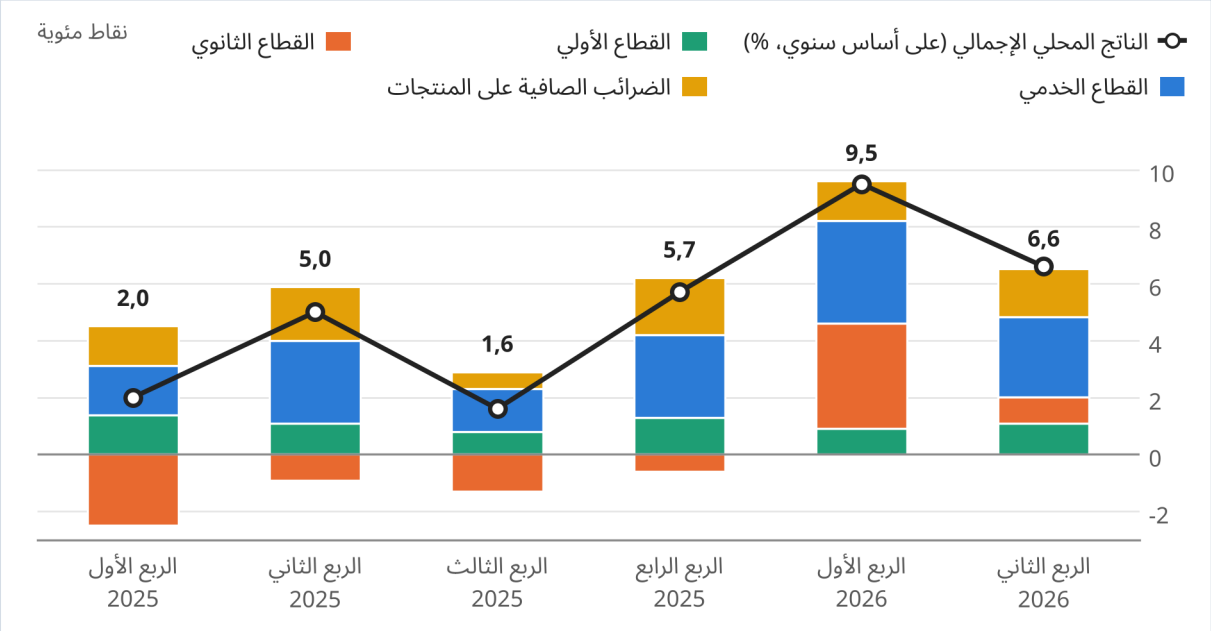


المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية

2. السداسي الأول من 2026

في بداية سنة 2026، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستواه في السنة السابقة بنسبة 9,5% خلال الربع الأول و6,6% خلال الربع الثاني. وعلى مستوى السداسي بأكمله، بلغ النمو 8,0%، بينما لم يتجاوز 3,5% قبل سنة.

رسم توضيحي 6 : المساهمات في النمو على أساس سنوي، الربع الأول 2025 – الربع الثاني 2026



المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، مذكرة حول النمو الاقتصادي في الربع الثاني من 2026 (سبتمبر 2026).

يظل النمو الاقتصادي خلال السداسي الأول من 2026 قويا، غير أن تركيبته تتغير من ربع إلى آخر. فالأنشطة الاستخراجية، ولا سيما إنتاج النفط والغاز، لا تزال تؤدي دورا مهما، وإن كانت مساهمتها في النمو قد تراجعت خلال الربع الثاني.

ويبرز هذا التطور استمرار ديناميكية اقتصادية لا تقتصر على القطاع الاستخراجي. فتباطؤ مساهمة الغاز خلال الربع الثاني لا يمس تقدم النشاط، لكنه يُظهر ضرورة التمييز بين الدفع المرتبط بالمحروقات وذلك المتأتي من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

يُعدّ الغاز العامل الأول في هذا التسارع. إذ أسهم استخراج المنتجات النفطية والغازية وحده بـ3 نقاط من النمو خلال الربع الأول و0,7 نقطة خلال الربع الثاني؛ ولولاه لكان نمو الربع الثاني 5,9%. وإجمالا، تقدمت الأنشطة الاستخراجية بنسبة 10,1% خلال السداسي، والقطاع الثانوي برمته بنسبة 7,1%.

وتسهم الخدمات في ذلك بالقدر نفسه. فقد حقق القطاع الخدمي نموا بنسبة 8,0% خلال السداسي. وفي الربع الثاني، قفزت التجارة بنسبة 13,2% على أساس سنوي، في أعقاب ارتفاع قوي في واردات السلع (+31,1% من حيث الحجم)، وخدمات الإدارة العامة بنسبة 10,1%، بفعل استثمار عمومي ارتفع حجمه بمقدار النصف.

وأخيرا، تقدم القطاع الأولي بنسبة 4,9% خلال السداسي. إذ انتعش الصيد بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني (+14,3%)، بفضل استئناف صيد الرخويات والقشريات؛ ونمت التنمية الحيوانية بنسبة 4,7% والزراعة بنسبة 1,5%.

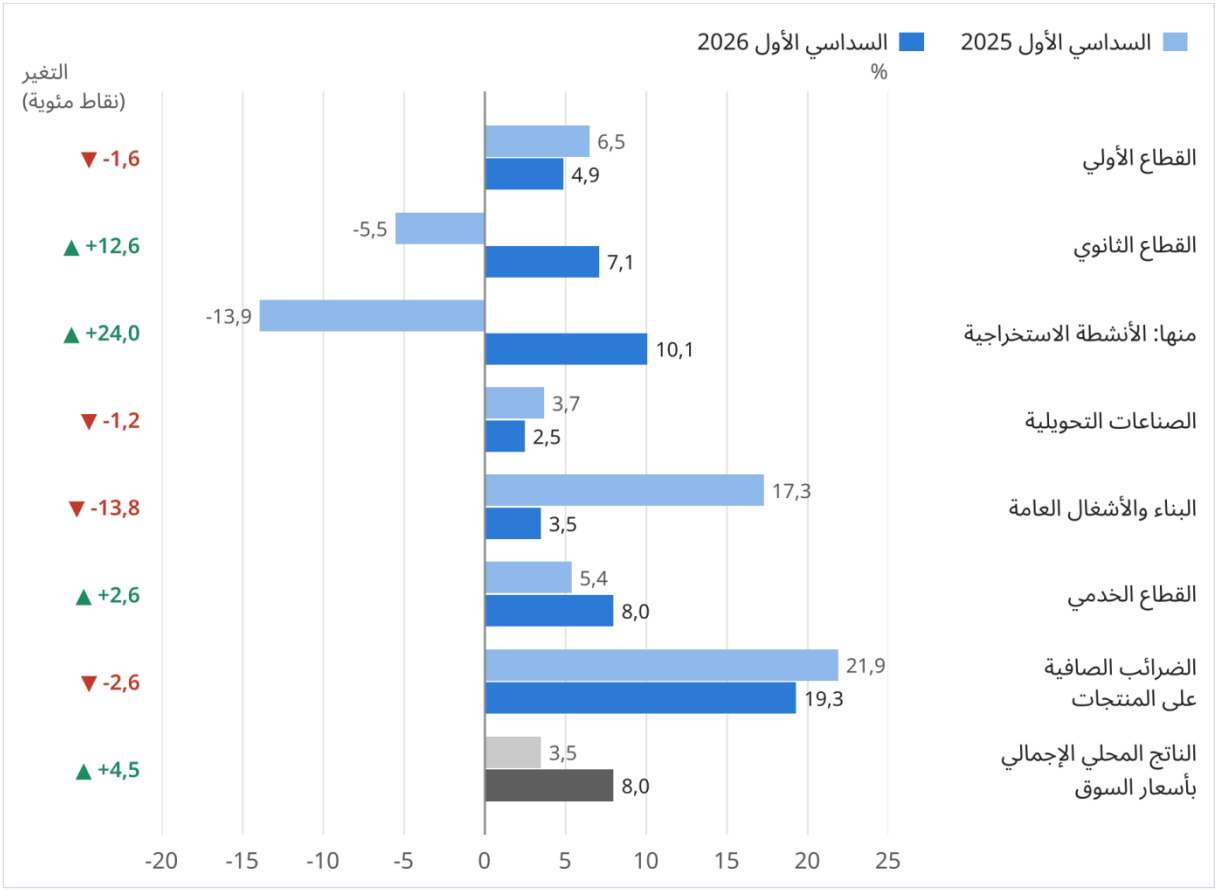
غير أن الصورة ليست إيجابية في جميع جوانبها. فاستخراج الذهب والنحاس لا يزال في تراجع (-3,9% خلال السداسي). وفي الربع الثاني، تراجعت الصناعات التحويلية بنسبة 3,0% على أساس سنوي والنقل بنسبة 2,4%. كما انخفض إنتاج الغاز نفسه بنسبة 12,1% بين الربعين الأول والثاني، مما يدعو إلى الحذر قبل تعميم نتائج بداية السنة.

ينتج هذا التطور أساسا عن انتعاش الأنشطة الاستخراجية، بعد انكماشها خلال السداسي الأول من 2025، وكذلك عن تعزز نمو القطاع الخدمي. غير أنه يقترن بمسارات متباينة بين فروع النشاط، إذ يسجل بعضها تسارعا ملحوظا في حين يشهد بعضها الآخر تباطؤا.

الجدول 3 : تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب القطاع خلال السداسي الأول من 2025 والسداسي الأول من 2026 (%)

القطاعات وفروع النشاط	س1 2025	س1 2026	التغير (نقاط مئوية)
القطاع الأولي	**6,5**	**4,9**	**-1,6**
القطاع الثانوي	**-5,5**	**7,1**	**+12,6**
منها: الأنشطة الاستخراجية	-13,9	10,1	+24,0
الصناعات التحويلية	3,7	2,5	-1,2
البناء والأشغال العامة	17,3	3,5	-13,8
القطاع الخدمي	**5,4**	**8,0**	**+2,6**
الضرائب الصافية على المنتجات	21,9	19,3	-2,6
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**3,5**	**8,0**	**+4,5**

رسم توضيحي 7 : النمو حسب القطاع خلال السداسي الأول من 2026



المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية

من حيث القيمة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسداسي الأول من 2026 ما قدره 284,8 مليار أوقية، مقابل 231,5 مليار أوقية قبل سنة، أي بارتفاع نسبته 23,0%. ولهذا الارتفاع القوي، الذي يعود في جزء كبير منه إلى الأنشطة الاستخراجية، انعكاسات على التحليل الميزانوي: إذ يغير بشكل ملموس مقام النسب المعبر عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

1. انتعاش القطاع الاستخراجي، العامل الرئيسي في التسارع

يشكل القطاع الثانوي العامل الرئيسي في انقلاب الديناميكية القطاعية. فبعد انكماش بنسبة 5,5% خلال السداسي الأول من 2025، تقدمت قيمته المضافة بنسبة 7,1% خلال السداسي الأول من 2026. ويُعزى هذا التحسن أساسا إلى الأنشطة الاستخراجية، التي انتقل نموها من 13,9%- إلى 10,1%+ بين الفترتين المقارنتين.

ويؤدي تصاعد إنتاج الغاز دورا حاسما في هذا التطور. إذ تشير المساهمات في النمو على أساس سنوي إلى أن استخراج المنتجات النفطية والغازية أضاف نحو 3 نقاط من النمو خلال الربع الأول من 2026، ثم 0,7 نقطة خلال الربع الثاني. ولولا هذا المكوّن لكان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني 5,9%.

تؤكد هذه الديناميكية الأهمية المتزايدة للغاز في الظرفية الاقتصادية الوطنية. غير أنه ينبغي تقديرها بحذر: فقد تقلصت مساهمة الأنشطة النفطية والغازية بين الربعين الأولين، ولا تزال أنشطة استخراج الذهب والنحاس في تراجع خلال السداسي. وبالتالي، فإن انتعاش القطاع الاستخراجي لا يعكس تحسنا متجانسا في مجمل الفروع المنجمية والطاقوية.

من جهة أخرى، تواصل الصناعات التحويلية تقدمها، ولكن بوتيرة أقل: إذ انتقل نموها من 3,7% خلال السداسي الأول من 2025 إلى 2,5% خلال السداسي الأول من 2026. ويسجل البناء والأشغال العامة تباطؤا أكثر حدة، مع تراجع النمو من 17,3% إلى 3,5%. وتبين هذه التطورات أن انتعاش القطاع الثانوي يرتكز أساسا على الأنشطة الاستخراجية، في حين تحافظ الفروع الأخرى على ديناميكية أكثر اعتدالا.

2. تعزز القطاع الخدمي

يعزز القطاع الخدمي مساهمته في توسع الاقتصاد. إذ تقدمت قيمته المضافة بنسبة 8,0% خلال السداسي الأول من 2026، مقابل 5,4% قبل سنة، أي بتسارع قدره 2,6 نقطة مئوية.

ويشكل هذا التقدم عامل دعم مهما للنمو الإجمالي، يتجاوز مجرد الانتعاش الاستخراجي. وهو يعكس استمرار ديناميكية مواتية في أنشطة الخدمات، التي تحتل وزنا معتبرا في الاقتصاد الوطني.

3. استمرار النمو الإيجابي للقطاع الأولي رغم التباطؤ

يظل القطاع الأولي في وضع جيد، غير أن نموه يتباطأ: إذ بلغ 4,9% خلال السداسي الأول من 2026، مقابل 6,5% خلال الفترة نفسها من 2025.

ويخفي هذا التطور أداءات متفاوتة بين الفروع. فالزراعة تقدمت بنسبة 1,5% خلال السداسي، في حين ارتفعت التنمية الحيوانية بنسبة 4,7%. أما الصيد فقد سجل انتعاشا ملحوظا خلال الربع الثاني، بتقدم نسبته 14,3%، مدعوما باستئناف صيد الرخويات والقشريات.

وهكذا يواصل القطاع الأولي تقديم دعم إيجابي للنشاط الاقتصادي، وإن كانت وتيرة نموه قد اعتدلت. وسيتوقف استمرار هذه المساهمة بشكل خاص على الظروف المناخية والإنتاج الزراعي و انتظام نشاط الصيد.

2. مسار التضخم واستقرار الأسعار

بين سنتي 2023 و2025، تباطأ التضخم بشكل واضح في موريتانيا. إذ انتقل متوسط معدل التضخم من 4,9% سنة 2023 إلى 2,3% سنة 2024، ثم إلى 1,6% سنة 2025، بما يعكس انحسارا ملموسا للضغوط على الأسعار. غير أن هذا التطور الإيجابي توقف سنة 2026، بفعل ضغوط جديدة على أسعار المواد الغذائية والطاقة، وارتفاع أسعار بعض المنتجات المستوردة، وإعادة تعديل أسعار المحروقات.

ويؤكد التطور الأخير عودة الضغوط التضخمية. فقد بلغ التضخم على أساس سنوي 8,9% في أغسطس 2026، ثم 9,3% في سبتمبر. أما معدل التضخم المحسوب على الاثني عشر شهرا الأخيرة فبلغ 6,3% في سبتمبر. وتشهد هذه المؤشرات على استمرار الضغوط على الأسعار، رغم الاعتدال السابق لمتوسط التضخم.

وفي هذا السياق، يقدم نموذج MFT مسارا مرجعيا يتسم بمتوسط تضخم قدره 7,5% سنة 2026، يليه تراجع إلى 3,3% سنة 2027. ثم سيستقر متوسط التضخم تدريجيا في حدود 3,5% إلى 3,7% بين سنتي 2028 و2030.

الجدول 4 : توقعات التضخم (%)

المؤشر	2026	2027	2028	2029	2030
متوسط التضخم السنوي	7,48	3,26	3,51	3,63	3,68
التضخم في نهاية الفترة (على أساس سنوي في ديسمبر)	5,37	3,39	3,57	3,65	—

يعكس المسار المتوقع عودة تدريجية للأسعار إلى طبيعتها بعد الصدمة التضخمية لسنة 2026. وستكون عودة متوسط التضخم إلى نحو 3,3% سنة 2027 متسقة مع انحسار الضغوط على أسعار المنتجات المستوردة وتراجع آثار تعديلات الأسعار التي تمت سنة 2026. وعلى المدى المتوسط، سيسهم هذا التطور في تحسين قابلية التنبؤ بالبيئة الاقتصادية وتيسير برمجة النفقات العمومية بالقيم الاسمية.

3. القطاع الخارجي وأسعار الفائدة وسعر الصرف

1. القطاع الخارجي

تحسنت الحسابات الخارجية سنة 2025. فوفقا للإطار الاقتصادي الكلي (MFT)، تقلص عجز الحساب الجاري إلى 709,1 مليون دولار، أي 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 966,5 مليون دولار (8,8% من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2024. وارتفعت صادرات السلع والخدمات بنسبة 9,1% لتبلغ 4,98 مليار دولار، في حين لم ترتفع الواردات إلا بنسبة 5,4% لتبلغ 6,06 مليار دولار. وبذلك تقلص عجز مبادلات السلع والخدمات إلى 1,08 مليار دولار (9,3% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل 1,19 مليار دولار (10,8% من الناتج المحلي الإجمالي) سنة 2024. كما تميزت السنة بانطلاق صادرات الغاز الطبيعي المسال من حقل السلحفاة آحميم الكبير (GTA)، بثماني عشرة شحنة من الغاز الطبيعي المسال وأول شحنة من المكثفات؛ وتُقدّر صادرات المحروقات بـ185,7 مليون دولار سنة 2025.

في سنة 2026، تستفيد الوضعية الخارجية من تصاعد صادرات الغاز، لكنها تظل معرضة لتزايد الطلب على الواردات. إذ تشير الحسابات الوطنية الفصلية على وجه الخصوص إلى زيادة بنسبة 31,1% من حيث الحجم في واردات السلع خلال الربع الثاني مقارنة بالفترة نفسها من السنة السابقة.

سيتحسن رصيد الحساب الجاري بشكل ملموس، منتقلا من عجز بنحو 6,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2025 إلى فائض بنسبة 1,2% سنة 2026. ثم سيعود إلى مستوى قريب من التوازن سنتي 2027 و2028، قبل أن يتدهور تدريجيا ليبلغ عجزا بنحو 2,8% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2030.

ويُظهر المسار المتوقع أيضا تحسنا في تغطية الاحتياطيات الدولية، التي ستبلغ نحو 5,2 أشهر من الواردات سنة 2026، وستتقدم تدريجيا لتصل إلى 5,7 أشهر في أفق 2030. ومن شأن هذا المسار أن يعزز قدرة الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية. غير أن تحققه يظل رهينا بعائدات الصادرات الاستخراجية، وديناميكية الواردات، والتدفقات الأخرى لميزان المدفوعات.

2. النقد والقروض وأسعار الفائدة

سنة 2025، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بنسبة 14,3% على أساس سنوي في نهاية ديسمبر. وقد دعم هذا الارتفاعَ بشكل خاص تزايدُ الديون الصافية للنظام المصرفي على الدولة بنسبة 44,6%، في سياق تطور سوق السندات العمومية. وارتفعت القروض الممنوحة للقطاع الخاص بنسبة 12,2%، بما يدل على استمرار تمويل النشاط الاقتصادي.

في مواجهة عودة الضغوط التضخمية، شدد البنك المركزي الموريتاني توجه سياسته النقدية. فخلال اجتماعه بتاريخ 14 يوليو 2026، رفع مجلس السياسة النقدية سعر الفائدة الرئيسي بـ25 نقطة أساس، لينتقل من 6,50% إلى 6,75%. ورُفع سعر تسهيل الإقراض إلى 7,00%، بينما ظل سعر تسهيل الإيداع عند 2,00%. ويهدف هذا القرار إلى احتواء الضغوط التضخمية وترسيخ توقعات استقرار الأسعار.

وفي مجال تمويل الاقتصاد، يُبقي نموذج MFT أيضا، في سيناريوه المرجعي، على متوسط سعر الإقراض بالعملة الوطنية في حدود 10,4% ومتوسط سعر الإقراض بالعملات الأجنبية عند 9,25% طوال فترة التوقع. ونظرا للتراجع المتوقع للتضخم بعد 2026، سيرتفع متوسط السعر الفعلي الحقيقي للقروض بشكل ملموس، منتقلا من نحو 2,7% سنة 2026 إلى قرابة 6,9% سنة 2027، قبل أن يستقر في حدود 6,5% إلى 6,7% خلال بقية الفترة.

ويعني هذا التطور أنه، مع بقاء الأسعار الاسمية دون تغيير، فإن انخفاض التضخم سيزيد الكلفة الحقيقية للقروض. ومن شأن شروط تمويل حقيقية أكثر ارتفاعا أن تحدّ من نمو الاستهلاك الخاص والاستثمار، وهو ما يبرر متابعة تطورها عند تحليل آفاق النمو غير الاستخراجي.

3. سعر الصرف

تواصل الانتقال نحو نظام صرف أكثر مرونة. وتعكس مؤشرات سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي الواردة في الإطار تعديلا في التنافسية الخارجية. غير أنه ينبغي التمييز بين هذه المؤشرات الفعلية، المحسوبة بالنسبة لعملات الشركاء التجاريين، وبين السعر الثنائي أوقية/دولار المستخدم في توقعات نموذج MFT.

في سيناريوه المرجعي، يعتمد نموذج MFT انخفاضا اسميا في سعر الصرف بنسبة 1% سنويا ابتداء من 2026. وعلى هذا الأساس، سينتقل متوسط سعر الصرف من نحو 40,02 أوقية للدولار سنة 2026 إلى 40,42 سنة 2027، و40,83 سنة 2028، و41,24 سنة 2029، و41,65 سنة 2030.

الجدول 5: توقعات سعر الصرف وفق نموذج MFT

المؤشر	2026	2027	2028	2029	2030
متوسط سعر الصرف (أوقية/دولار)	40,02	40,42	40,83	41,24	41,65

4. تحليل وضعية الدين العام – السداسي الأول من 2026

في 30 يونيو 2026، بلغ القائم الاسمي للدين العام 195,07 مليار أوقية، مقابل 191,00 مليار أوقية في نهاية يونيو 2025، أي بزيادة نسبتها 2,13% على أساس سنوي. ومقارنة بنهاية ديسمبر 2025 (196,33 مليار أوقية)، انخفض القائم بنسبة 0,64%. ويخفي هذا التطور السنوي المعتدل مسارات متباينة: انخفاض الدين الخارجي وارتفاع الدين الداخلي. ويظل الدين في معظمه خارجيا، بنسبة 82,37%، مقابل 84,50% قبل سنة.

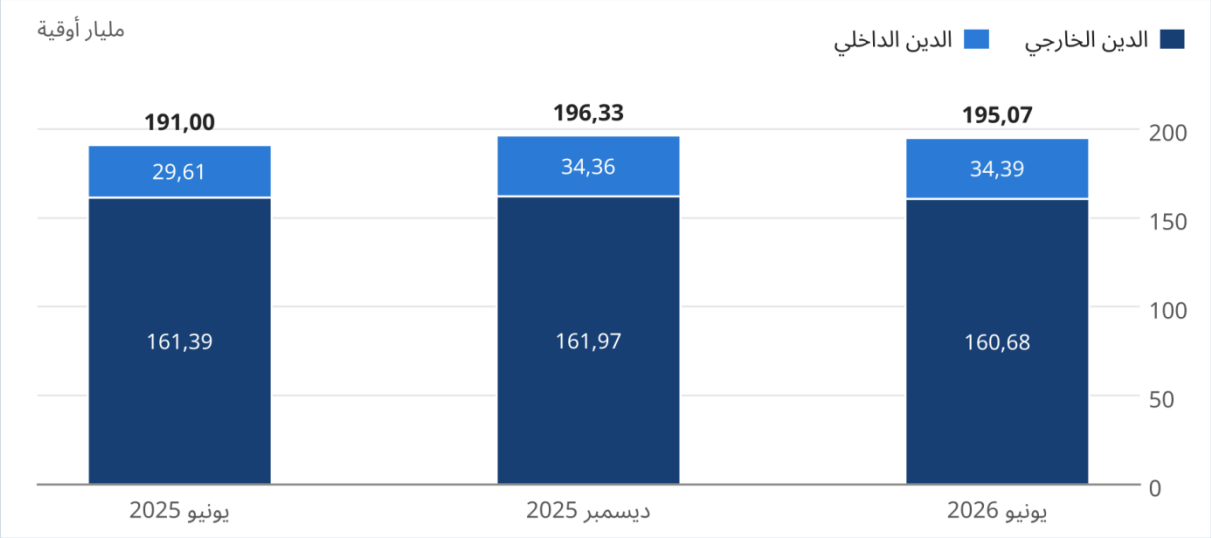
1. تطور محفظة الدين وتركيبتها

الجدول 5 : هيكل قائم الدين العام وتطوره (مليار أوقية)

المؤشر	يونيو 2025	ديسمبر 2025	يونيو 2026	التغير السنوي
الدين الإجمالي	191,00	196,33	195,07	+2,13 %
الدين الخارجي	161,39	161,97	160,68	−0,44 %
الدين الداخلي	29,61	34,36	34,39	+16,16 %
الحصة الخارجية	84,50 %	82,50 %	82,37 %	−2,13 نقطة
الحصة الداخلية	15,50 %	17,50 %	17,63 %	+2,13 نقطة

المصدر: مديرية الدين العام (DDP)، النشرة الإحصائية للربع الثاني 2026.

رسم توضيحي 8 : تطور هيكل الدين العام (مليار أوقية)



تجاوز ارتفاع الدين الداخلي خلال اثني عشر شهرا (+4,78 مليار أوقية) انخفاض القائم الخارجي (−0,71 مليار أوقية). وهو يعكس تز ايد وزن الأدوات المحلية في التمويل، دون أن يمس هيمنة الالتزامات الخارجية. وتأخذ مقارنة القائم بالأوقية في الحسبان آثار تحويل الديون المقومة بالعملات الأجنبية: فتغيرها لا يقتصر على الفرق بين السحوبات الجديدة والتسديدات.

2. هيكل الدين الخارجي والتعرض للمخاطر

بلغ الدين الخارجي 160,68 مليار أوقية. يحوز الدائنون متعددو الأطراف منه 99,21 مليار أوقية (61,74%) والدائنون الثنائيون 61,48 مليار أوقية (38,26%). وضمن المحفظة متعددة الأطراف، تندرج 74,00 مليار أوقية ضمن التمويلات الميسرة، أي 74,59% من هذه الفئة؛ كما تُصنّف 53,12 مليار أوقية من الديون الثنائية ضمن المساعدة العمومية للتنمية، أي 86,41% من الالتزامات الثنائية. وبما أن هذه الفئات ليست متطابقة تماما، فلا ينبغي جمع نسبها لاستخلاص معدل إجمالي للتيسير.

الجدول 6 : الخصائص الرئيسية للدين الخارجي في 30 يونيو 2026

المكوّن	القائم (مليار أوقية)	الحصة / ملاحظة
متعدد الأطراف	99,21	61,74% من الدين الخارجي
ثنائي	61,48	38,26% من الدين الخارجي
سعر ثابت	160,57	99,93% من الدين الخارجي
سعر متغير	0,11	0,07% من الدين الخارجي
مقوّم بالدينار الكويتي (KWD)	55,63	34,62% من الدين الخارجي
مقوّم بحقوق السحب الخاصة	47,03	29,27% من الدين الخارجي
مقوّم بالدولار الأمريكي	34,96	21,76% من الدين الخارجي

المصدر: مديرية الدين العام، النشرة الإحصائية للربع الثاني 2026، الجداول 3 و5 و8.

تخضع جميع الديون الخارجية تقريبا لأسعار فائدة ثابتة، مما يحد من التعرض الفوري لارتفاع أسعار الفائدة. في المقابل، يشكل تقويمها بالعملات الأجنبية القناة الرئيسية لانتقال مخاطر الصرف إلى كلفة المديونية المعبر عنها بالأوقية. وتمثل الالتزامات بالدينار الكويتي وحقوق السحب الخاصة والدولار الأمريكي مجتمعةً قرابة 85,7% من القائم الخارجي. وبالتالي، فإن تنويع العملات لا يلغي حساسية المحفظة لتقلبات أسعار الصرف.

3. الدين الداخلي وتطور سوق السندات

في نهاية يونيو 2026، بلغ الدين الداخلي 34,39 مليار أوقية. وتبلغ الأوراق المالية للخزينة 29,97 مليار أوقية، أي 87,14% من الدين الداخلي؛ بينما يبلغ دين البنك المركزي الموريتاني على الدولة 4,42 مليار أوقية (12,86%). وتتوزع محفظة السندات بين أذونات الخزينة التقليدية (12,60 مليار أوقية) والأذونات الإسلامية (3,30 مليار أوقية) وسندات الخزينة (14,08 مليار أوقية). وبذلك تمثل السندات نحو 47% من قائم الأوراق المالية للخزينة.

ويسهم وجود سندات تتراوح آجالها بين سنتين وعشر سنوات في تنويع الآجال، وينسجم مع هدف إطالة آجال الاستحقاق الذي اعتمدته استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط 2026-2028 (SDMT). غير أن تعايش الأذونات قصيرة الأجل مع السندات ذات الآجال الأطول يبرز ضرورة التسيير المنتظم لجدول التسديدات وتجديد السندات.

4. السحوبات والتسديدات وخدمة الدين

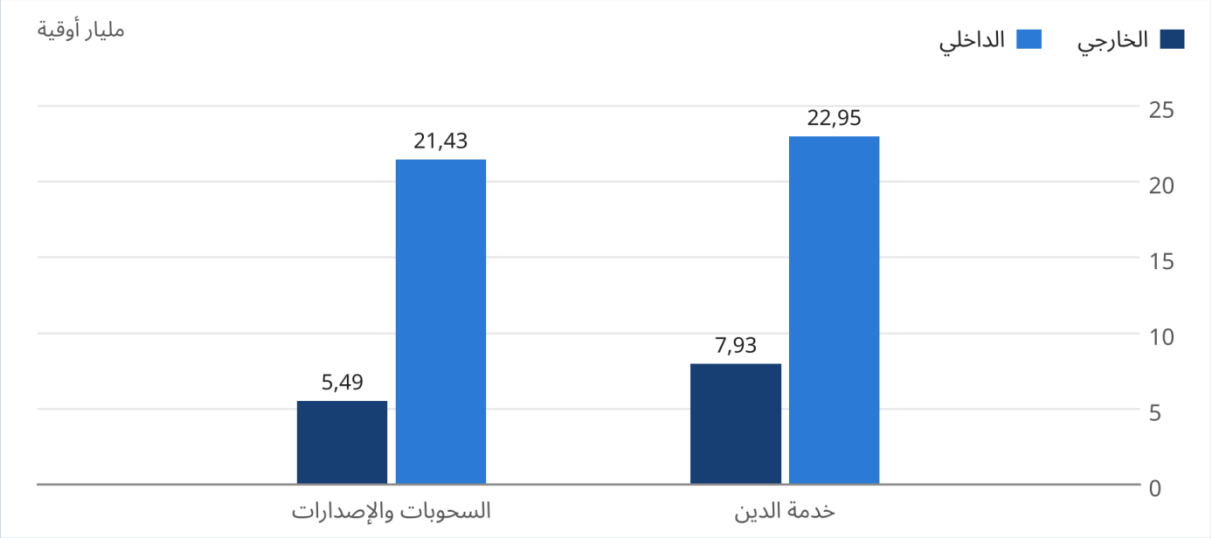
خلال الأشهر الستة الأولى من 2026، بلغت السحوبات والإصدارات 26,92 مليار أوقية، منها 5,49 مليار أوقية سحوبات خارجية و21,43 مليار أوقية إصدارات داخلية. وبلغت الخدمة الإجمالية للدين 30,88 مليار أوقية، تتكون من 29,18 مليار أوقية تسديدات لأصل الدين و1,70 مليار أوقية فوائد وعمولات. ويستحوذ الدين الداخلي على 22,95 مليار أوقية من الخدمة، أي 74,31% من المجموع، وهو ما يعكس بشكل خاص وتيرة تدوير السندات قصيرة الأجل.

الجدول 7 : عمليات الدين خلال السداسي الأول من 2026 (مليار أوقية)

العمليات	الخارجي	الداخلي	المجموع
السحوبات / الإصدارات	5,49	21,43	26,92
تسديد أصل الدين	6,53	22,64	29,18
الفوائد والعمولات	1,40	0,30	1,70
الخدمة الإجمالية	7,93	22,95	30,88

المصدر: مديرية الدين العام، النشرة الإحصائية للربع الثاني 2026، الجدول 1. تدفقات تراكمية من 1 يناير إلى 30 يونيو 2026.

رسم توضيحي 9 : السحوبات والإصدارات وخدمة الدين خلال السداسي الأول من 2026



تجاوزت الخدمة السحوبات والإصدارات بمقدار 3,96 مليار أوقية خلال السداسي. ويمثل هذا الفارق مقارنة بين التدفقات الإجمالية للدين، ولا ينبغي اعتباره مماثلا لحاجة التمويل الميز انوي ولا للتغير الآلي في القائم. وتُبرز الحصة المرتفعة للخدمة الداخلية أهمية عمليات إعادة التمويل المتتالية، في حين تنتج الخدمة الخارجية عن جدول إهلاك أكثر امتدادا.

5. الآفاق والانسجام مع استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط 2026-2028

تُفضّل استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط 2026-2028 مزيجا من التمويلات الخارجية الميسرة وشبه الميسرة مع إطالة تدريجية لآجال استحقاق الدين الداخلي. وتؤكد بيانات يونيو 2026 وجاهة هذا التوجه: فوزن الدائنين الرسميين وأسعار الفائدة الثابتة يشكل عاملا للتحكم في الكلفة، في حين تُبقي هيمنة العملات الأجنبية على التعرض لمخاطر الصرف، وتستدعي الخدمة الداخلية عناية خاصة بإعادة التمويل.

وكمرجع استراتيجي، قدّرت استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط، بالنسبة لمحفظتها المتوقعة في نهاية 2025، أن 48,5% من الدين الداخلي سيحل أجله خلال سنة، مقابل 7,9% بالنسبة للدين الخارجي. وهذه المؤشرات الاستشرافية للاستراتيجية ليست قياسات محيّنة في 30 يونيو 2026؛ غير أنها توضح خيار تعزيز الأدوات المحلية ذات الآجال الأطول. وهكذا ترتكز آفاق التمويل على توازن بين الشروط الميسرة، وتنويع الدائنين، وتطوير السوق الداخلية، والتحكم في مخاطر الصرف وإعادة التمويل.

وأخيرا، تغطي النشرة الإدارة المركزية والبنك المركزي الموريتاني والشركة الوطنية للصناعة والمناجم (اسنيم)، وتعرض القائم بالقيمة الاسمية، خارج مخصصات حقوق السحب الخاصة. وتشكل ضمانات الدولة التزامات احتمالية مستقلة عن هذا القائم؛ وتذكر النشرة بشكل خاص ضمانا بمبلغ 700 مليون أوقية مُنح في فبراير 2026 للخطوط الجوية الموريتانية (Mauritania Airlines)، لم يتم تفعيله حتى تاريخ النشر.

المصادر: وزارة المالية، مديرية الدين العام، النشرة الإحصائية للدين العام برسم الربع الثاني 2026 (يوليو 2026)؛ استراتيجية إدارة الدين العام على المدى المتوسط 2026-2028 (أكتوبر 2025).

2. آفاق النمو الاقتصادي والتضخم (2026-2029)

1. آفاق النمو

يميز تحليل الآفاق الاقتصادية الكلية بين النتائج المسجلة سنة 2025 وخلال السداسي الأول من 2026، المستخلصة من الحسابات الوطنية الفصلية للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، وبين توقعات الفترة 2027-2029 المستمدة من نموذج MFT.

سنة 2025، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3,6%، بعد 5,9% سنة 2024 و6,8% سنة 2023. ويُفسَّر هذا التباطؤ أساسا بانكماش القطاع الثانوي، الذي تراجعت قيمته المضافة بنسبة 4,3% بفعل تراجع الأنشطة الاستخراجية (-10,4%). وعلى العكس من ذلك، تقدم القطاع الأولي بنسبة 5,9% والقطاع الخدمي بنسبة 5,3%، مما أسهم في دعم النشاط رغم صعوبات القطاع الاستخراجي.

تحسنت الظرفية بشكل واضح خلال السداسي الأول من 2026. فحسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8,0% مقارنة بالسداسي الأول من 2025، مقابل 3,5% خلال الفترة نفسها من السنة السابقة. ويُفسَّر هذا التسارع أساسا بانتعاش الأنشطة الاستخراجية، وكذلك بتعزز نمو القطاع الخدمي. وقد تقدم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9,5% على أساس سنوي خلال الربع الأول من 2026 و6,6% خلال الربع الثاني.

الجدول 8 : تطور النمو الحقيقي حسب القطاع — البيانات المرصودة للوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (%)

القطاعات والفروع	2025 (السنة كاملة)	السداسي الأول 2026
القطاع الأولي	**5,9**	**4,9**
القطاع الثانوي	**-4,3**	**7,1**
منها: الأنشطة الاستخراجية	-10,4	10,1
الصناعات التحويلية	3,5	2,5
البناء والأشغال العامة	7,9	3,5
القطاع الخدمي	**5,3**	**8,0**
الضرائب الصافية على المنتجات	18,8	19,3
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	**3,6**	**8,0**

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية الفصلية، سلاسل بالحجم بالأسعار المتسلسلة لسنة 2014.

ملاحظة: تتعلق معدلات 2025 بالسنة كاملة، في حين تقابل معدلات 2026 التغير في السداسي الأول مقارنة بالسداسي الأول من 2025. وبالتالي فهي لا تمثل فترتين متساويتين في المدة.

من جهة أخرى، تؤكد البيانات الاسمية تقدم النشاط. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة 492,4 مليار أوقية سنة 2025، مقابل 429,7 مليار أوقية سنة 2024. وخلال السداسي الأول من 2026، بلغ 284,8 مليار أوقية، مقابل 231,5 مليار أوقية قبل سنة، أي بارتفاع نسبته 23,0%. ويعكس هذا التقدم الاسمي، الذي يفوق النمو الحقيقي، أيضا آثار الأسعار وتركيبة الإنتاج.

1. الآفاق بالنسبة للفترة 2027-2029

بالنسبة لسنوات التوقع، يتوقع السيناريو المرجعي لنموذج MFT نموا حقيقيا للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5,0% سنة 2027، و4,2% سنة 2028، و3,7% سنة 2029. ويقابل هذا المسار تباطؤا تدريجيا للنشاط بعد مرحلة تصاعد القطاع الاستخراجي.

الجدول 9 : المجاميع الاقتصادية الكلية الرئيسية — توقعات نموذج MFT (%)

المؤشر	2027	2028	2029
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	**5,0**	**4,2**	**3,7**
نمو القطاع الأولي	4,2	4,6	4,9
نمو القطاع الثانوي	8,4	3,9	3,8
منها: الأنشطة الاستخراجية	12,8	3,1	2,2
الصناعات التحويلية	3,3	3,6	5,0
البناء والأشغال العامة	6,0	6,0	6,0
نمو القطاع الخدمي	3,8	3,9	3,5
الاستهلاك الخاص الحقيقي	4,3	4,2	3,8
الاستهلاك العمومي الحقيقي	−0,4	−0,1	−0,4
إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي	6,4	5,7	5,0
صادرات السلع والخدمات، من حيث الحجم	7,5	4,6	4,1
واردات السلع والخدمات، من حيث الحجم	5,7	4,9	4,3

المصدر: نموذج MFT موريتانيا.

يظل المسار المتوقع متأثرا بقوة بالأنشطة الاستخراجية. إذ سيبلغ نموها 12,8% سنة 2027، قبل أن يتباطأ إلى 3,1% سنة 2028 وإلى 2,2% سنة 2029. ويعكس هذا التطور مسار الإنتاج المعتمد في النموذج، ويعني أن وتيرة النمو الإجمالي ستظل حساسة للكميات المستخرجة، ولجدول إنتاج الغاز والمعادن، ولظروف الأسواق الدولية.

سيحافظ القطاع الأولي على ديناميكية مواتية، مع تسارع تدريجي لنموه من 4,2% سنة 2027 إلى 4,9% سنة 2029. أما القطاع الخدمي فسيواصل التقدم بوتيرة تتراوح بين 3,5% و3,9%. وستسهم هذه التطورات في دعم النشاط غير الاستخراجي، وإن كانت لن تكفي لإلغاء ارتباط النمو الإجمالي بأداء القطاع الاستخراجي.

ومن جانب الطلب، سيظل الاستهلاك الخاص عامل دعم، بتقدم نسبته 4,3% سنة 2027، ثم 3,8% سنة 2029. وسيتقدم إجمالي تكوين رأس المال الثابت بنسبة 6,4% سنة 2027 و5,0% سنة 2029، بما يدعم القدرات الإنتاجية. في المقابل، سينخفض الاستهلاك العمومي الحقيقي انخفاضا طفيفا خلال الفترة. وينسجم هذا التطور مع التحكم في الطلب العمومي، لكنه لا يحكم بشكل مباشر على مسار النفقات الاسمية للدولة.

سترتفع صادرات السلع والخدمات بنسبة 7,5% سنة 2027، قبل أن تتباطأ إلى 4,1% سنة 2029. كما ستعرف الواردات تقدما إيجابيا، لكنه أقل سرعة ابتداء من 2028. وينبغي متابعة هذه الديناميكية في ضوء النتائج الأخيرة للتجارة الخارجية وتصاعد صادرات الغاز.

2. آفاق التضخم

بعد الاعتدال المسجل خلال الفترة 2023-2025، مع انتقال متوسط التضخم من 4,9% سنة 2023 إلى 2,3% سنة 2024 ثم إلى 1,6% سنة 2025، تعززت الضغوط التضخمية بشكل واضح سنة 2026.

فحسب الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، ارتفع المؤشر الوطني لأسعار الاستهلاك بنسبة 0,6% في سبتمبر 2026 مقارنة بالشهر السابق. وبلغ التضخم على أساس سنوي 9,3%، في حين بلغ المعدل المحسوب على الاثني عشر شهرا الأخيرة 6,3%. ويشهد هذان المؤشران على استمرار الضغوط على الأسعار الداخلية، وينبغي تمييزهما عن متوسط التضخم السنوي، الذي لا يمكن تحديده نهائيا لسنة 2026 قبل اختتام السنة.

وبالنسبة لفترة التوقع، يتوقع نموذج MFT تراجع متوسط التضخم إلى 3,3% سنة 2027، ثم استقراره عند 3,5% سنة 2028 و3,6% سنة 2029. وسيعرف التضخم في نهاية الفترة تطورا مماثلا، منتقلا إلى 3,4% سنة 2027، ثم إلى 3,6% سنة 2028 و3,7% سنة 2029.

الجدول 10 : التضخم المرصود وتوقعات نموذج MFT (%)

المؤشر	(ANSADE) 2025	سبتمبر 2026 (المرصود)	(MFT) 2027	(MFT) 2028	(MFT) 2029
متوسط التضخم السنوي	1,6	—	3,3	3,5	3,6
التضخم في نهاية الفترة، على أساس سنوي	4,1	*9,3	3,4	3,6	3,7

** التغير السنوي المرصود في سبتمبر 2026، وهو غير قابل للمقارنة المباشرة مع متوسط التضخم السنوي المتوقع لسنة 2026 البالغ 7,48%، ولا مع التضخم المتوقع في نهاية السنة البالغ 5,37%.*

المصدر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، المذكرات الشهرية للرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك؛ نموذج MFT موريتانيا.

يعكس تراجع التضخم المتوقع ابتداء من 2027 عودة تدريجية للأسعار إلى طبيعتها بعد التوترات المسجلة سنة 2026. ويفترض ذلك بشكل خاص انحسار الضغوط على المنتجات الغذائية والطاقوية، واعتدال التضخم المستورد، واستقرارا تدريجيا للظروف الاقتصادية الكلية. وإذا تحقق هذا المسار، فسيبقى متوسط التضخم دون الهدف البالغ 4% الذي اعتمده البنك المركزي الموريتاني.

سيتطور مُعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي بشكل مختلف عن مؤشر أسعار الاستهلاك. فحسب نموذج MFT، سيبلغ نموه نحو 2,3% سنة 2027، ثم 3,7% سنة 2028 و3,5% سنة 2029. ويقيس مُعامل الانكماش تطور أسعار مجمل الإنتاج الداخلي، في حين يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك الأسعار التي تتحملها الأسر. ولذلك يمكن أن يتبع المؤشران مسارين مختلفين، لا سيما عندما تتغير تركيبة الإنتاج الاستخراجي أو أسعار التصدير بشكل كبير.

لا يزال مسار التضخم المعتمد في التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي بتاريخ 14 أكتوبر 2026 مسارا توقعيا. وهو يقوم على متوسط تضخم سنوي قدره 7,48% في 2026 و3,26% في 2027. ولا ينبغي الخلط بين التضخم المرصود على أساس سنوي والبالغ 9,3% في سبتمبر 2026 والتضخم المتوقع في نهاية السنة؛ إذ يبلغ هذا الأخير 5,37% وفق السيناريو المرجعي لنموذج MFT، بافتراض انحسار الضغوط على الأسعار خلال الربع الأخير.

المصادر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، الحسابات الوطنية الفصلية، مذكرة حول النمو الاقتصادي في الربع الثاني من 2026، سبتمبر 2026؛
الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي، المذكرة الشهرية للرقم القياسي الوطني لأسعار الاستهلاك لشهر سبتمبر 2026؛ نموذج MFT موريتانيا.

ثالثا: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك: حصيلة خطة 2021-2025 و آفاق 2026-2030

1. الإطار العام والتطور الاقتصادي الكلي

تُعدّ الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك، التي اعتُمدت سنة 2016، الإطار المرجعي للتنمية الوطنية حتى سنة 2030. وقد اكتملت للتو خطة عملها الثانية التي غطت الفترة 2021-2025. وكانت ترتكز على ثلاث رافعات: تعزيز نمو قوي ومستدام وشامل؛ تنمية رأس المال البشري والولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ تعزيز الحكامة بجميع أبعادها. وتتفرع هذه الرافعات إلى تسعة ورشات، و41 تدخلا ذا أولوية، و244 مشروعا، تتم متابعتها عبر 154 مؤشرا. وتستند هذه الحصيلة إلى التقرير السنوي للتنفيذ (RAMO) لسنة 2025 الصادر عن وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (MAED). وهو أداة للمتابعة السنوية، وليس تقييما للأثر، كما أن عدة مؤشرات لم تُعبّأ فيه بالنسبة لسنة 2025.

خلال الفترة، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 4,8% سنويا في المتوسط، بمسار متذبذب: 0,7% سنة 2021، و6,8% سنتي 2022 و2023، و5,9% سنة 2024، و3,6% سنة 2025. وكان القطاع الخدمي المحرك الأكثر انتظاما (+7,1% سنويا)، متقدما على القطاع الأولي (+3,2%). أما القطاع الثانوي فلم يتقدم إلا بنسبة 1,3% سنويا، تبعا لتقلبات الإنتاج المنجمي. وقد تم الحفاظ على التوازنات الكبرى: إذ خُفّض التضخم من 9,6% سنة 2022 إلى 1,6% سنة 2025، وبلغت الإيرادات العامة 22% من الناتج المحلي الإجمالي، وناهزت الاحتياطيات 2,2 مليار دولار (أكثر من خمسة أشهر من الواردات خارج القطاع الاستخراجي)، وتراجع الدين العام إلى 41,5% من الناتج المحلي الإجمالي.

2. نمو قوي ومستدام وشامل

القطاعات الإنتاجية. عرفت الزراعة سنة جيدة: 390977 طنا من الحبوب (+10%)، تغطي 41% من الاحتياجات. ويغطي الأرز 113% من الاحتياجات، بمردودية تبلغ 5,93 طن/هكتار (الهدف 5,62). أما القمح والشعير فيغطيان أقل من 1% منها. وقفز إنتاج الخضروات إلى 255752 طنا، مقابل 161020 طنا سنة 2024. وتقدم إنتاج اللحوم الحمراء المراقبة بنحو 8% ليبلغ 311500 طن. وارتفعت حصة الصيد إلى 4,44% من الناتج المحلي الإجمالي (الهدف 5,4%)، ويوفر 130979 منصب شغل مباشر، متجاوزا الهدف البالغ 100000. وتمثل الصناعات الاستخراجية 19,76% من الناتج المحلي الإجمالي (الهدف 18%). في المقابل، لم يتم تطوير حقل بير الله ولم تنطلق المرحلة الثالثة من حقل السلحفاة آحميم الكبير. وقد حظيت الورشة بتمويل جيد، إذ صُرف 95,7% من الاعتمادات. غير أن التنويع يظل غير مكتمل، كما أن الاعتماد على القطاع الاستخراجي يعرّض البلد للصدمات الخارجية.

البنى التحتية والبيئة. بلغت نسبة النفاذ إلى الكهرباء 58% (الهدف 85% سنة 2030)، مع تفاوت كبير: إذ إن 97% من الأسر الحضرية مرتبطة بالشبكة، مقابل 12% من الأسر الريفية (الهدف 50%). وتمثل الطاقات المتجددة 48% من الاستهلاك النهائي. وتضم شبكة الطرق المعبدة 6939 كلم (الهدف 7500)، ويعيش 83% من السكان على بعد أقل من 2 كلم من طريق. وبلغت الألياف البصرية 10860 كلم، متجاوزة الهدف البالغ 8000 كلم. في المقابل، لا يزال 35% من السكان يعيشون في مساكن هشة. وتعاني المشاريع من

تأخيرات مرتبطة بالدراسات وتعبئة التمويلات و إبرام الصفقات: إذ تبلغ نسبة الصرف 83,7%. ويظل التغير المناخي تهديدا كبيرا للإنتاج والأمن الغذائي.

3. رأس المال البشري والخدمات الاجتماعية

التعليم والتكوين. الجهد الميزانوي حقيقي: 23755 مليون أوقية سنة 2025، أي 4,4% من الناتج المحلي الإجمالي، فوق المعيار البالغ 4%. غير أن هذا المبلغ مستمد من قانون المالية الأصلي، وليس من النفقات المنفذة. وقد تم اكتتاب 2343 مدرسا و838 متعاقدا، وتوزيع 1,5 مليون كتاب مدرسي. وتظل النتائج دون مستوى الطموحات. فقد تضاعف التعليم ما قبل المدرسي تقريبا، ليبلغ نحو 20%، مقابل هدف قدره 50%. ولا يتجاوز المعدل الصافي للتمدرس في التعليم الأساسي 56%، ومعدل الإكمال 65,6% (الهدف 92%). واستقبل التكوين المهني المتوج بشهادة 12650 شابا من أصل 16118 مستهدفا، ولم تتجاوز نسبة صرف مشاريع القطاع 41%.

الصحة. تتوسع التغطية الصحية: إذ يضم الصندوق الوطني للتأمين الصحي 870091 (CNAM) مؤمّنا، أي أكثر من ضعف عددهم سنة 2019، ويضم الصندوق الوطني للتضامن الصحي 220480 (CNASS) منتسبا. ومع ذلك تظل المؤشرات مقلقة. إذ تبلغ وفيات الأمهات 498 لكل 100000 ولادة (الهدف 140) ووفيات الأطفال دون الخامسة 46,2 في الألف (الهدف 25 في الألف). ويطال سوء التغذية المزمن 24% من الأطفال. ولا يتوفر البلد إلا على 3 أطباء لكل 10000 نسمة (معيار منظمة الصحة العالمية: 10)، يمارس 96% منهم في المدن.

التشغيل والحماية الاجتماعية. يمثل التشغيل نقطة الضعف في الحصيلة. فقد انتقلت البطالة من 12,29% إلى 13,12% بين نهاية 2024 ونهاية 2025؛ وبلغت 22,17% لدى الشباب و21,29% لدى النساء. وبإضافة العمالة الناقصة واليد العاملة المحتملة، يبلغ نقص استخدام اليد العاملة 32,9%، أي قرابة 587000 شخص. وتبقى فرص العمل البالغة 24272 فرصة التي دعمتها البرامج العمومية بعيدة كل البعد عن تلبية هذه الاحتياجات. في المقابل، توسعت شبكات الأمان الاجتماعي. فقد شمل برنامج «تكافل» 146882 أسرة (1,1 مليار أوقية) وبرنامج «تموين» 131550 أسرة. واستفادت 107444 أسرة من المساعدة الغذائية. وارتفعت الميزانية المأمور بصرفها للورشة بنسبة 26,3% لتبلغ 10,04 مليار أوقية.

4. الحكامة

تقدمت اللامركزية على المستوى التشريعي: إذ يجري إعداد مدونة للمجموعات الإقليمية، وأُعدّت خارطة طريق حول نقل الصلاحيات، وأصبح أداء البلديات يخضع للتقييم. وكانت سنة 2025 حافلة بالإصلاحات الاقتصادية: مدونة جديدة للاستثمار، وقانون حول تسوية أوضاع البنوك، وثلاثة قوانين لمكافحة الفساد (منها التصريح بممتلكات الموظفين العموميين)، وقانون حول المؤسسات والشركات العمومية. وتظل المؤشرات متباينة. فقد تحققت ثلاثة أهداف: 55% من البالغين لديهم حسابات بنكية، وخدمة دين في حدود 7% من الصادرات، ومؤشر ODIN عند 42. في المقابل، يراوح مؤشر مدركات الفساد مكانه عند 30/100 (الهدف 40). ولا يتوفر سوى 50 خدمة إلكترونية من أصل 110 مبرمجة.

5. الحصيلة الإجمالية و آفاق 2026-2030

يرى التقرير السنوي للتنفيذ لسنة 2025 أن حصيلة الخطة الثانية إيجابية في مجملها. ويستخلص منها أربعة دروس: أن استقرار الاقتصاد الكلي أوجد إطارا مواتيا للعمل العمومي؛ وأن الاستثمارات في البنى التحتية ورأس المال البشري عززت أسس التنمية؛ وأن الحماية الاجتماعية أثبتت جدواها في مواجهة الصدمات؛ وأن عصرنة الإدارة رافعة للنجاعة. غير أن الحدود تظل واضحة: ضعف التنويع، وعدم كفاية الوظائف المنتجة، والتفاوتات المجالية، والهشاشة المناخية. يضاف إلى ذلك ضعف التنسيق بين القطاعات ونظام متابعة وتقييم يترك العديد من المؤشرات دون قيمة. ويظل النمو رهينا بالكميات المنجمية، وبالكميات الغازية من الآن فصاعدا.

الجدول 11 : المؤشرات الرئيسية لمتابعة الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك

المؤشر	2025	هدف الخطة	التقييم
مردودية الأرز (طن/هكتار)	5,93	5,62	متحقق
حصة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي	% 19,76	% 18	متحقق
شبكة الألياف البصرية (كلم)	860 10	000 8	متحقق
البالغون الذين يملكون حسابا بنكيا أو حسابا عبر الهاتف المحمول	% 55	% 50	متحقق
حصة الصيد في الناتج المحلي الإجمالي	% 4,44	% 5,4	قيد الإنجاز
الأسر الريفية التي تتوفر على الكهرباء	% 12	% 50	قيد الإنجاز
معدل التمدرس ما قبل المدرسي	% 20	% 50	قيد الإنجاز
الشباب في التكوين المهني المتوج بشهادة	650 12	118 16	قيد الإنجاز
وفيات الأطفال دون سن الخامسة*	‰ 46,2	‰ 25	قيد الإنجاز
مؤشر مدركات الفساد (من 100)	30	40	قيد الإنجاز
الخدمات الإلكترونية التفاعلية	50	110	قيد الإنجاز

*المصدر: وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (MAED)، التقرير السنوي للتنفيذ 2025 (يوليو 2026). * آخر قيمة متوفرة (2024).*

بالنسبة لخطة العمل الثالثة (2026-2030)، يعتمد التقرير السنوي للتنفيذ ثماني أولويات: (1) تسريع التحول الهيكلي؛ (2) تعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية؛ (3) تحسين جودة التعليم والصحة؛ (4) خلق فرص عمل مكثفة لفائدة الشباب؛ (5) تعزيز الصمود في وجه التغيرات المناخية؛ (6) توسيع الحماية الاجتماعية؛ (7) ترسيخ اللامركزية؛ (8) تعميق إصلاحات الحكامة. ويتزامن انطلاق الخطة

مع الانتقال إلى ميزانية البرامج، التي يُنتظر أن تربط بشكل أفضل أولويات الاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك بالاعتمادات وبمتابعة الأداء.

6. تنفيذ البرامج ذات الطابع الاستعجالي (إلى غاية 30 سبتمبر 2026)

يخضع برنامجان منبثقان عن البرنامج الرئاسي «طموحي للوطن» لمتابعة دقيقة.

- **البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط (المرحلة الأولى).** رُصد له 5,7 مليار أوقية، وقد أوشك على الاكتمال: نسبة إنجاز مادي قدرها 87,82%، لكن مع استهلاك 148,82% من الآجال. وقد تمت عصرنة الشبكة الكهربائية والإنارة العمومية واكتملت أشغال الطرق الحضرية.
- **البرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية (PPGASLD).** 26,4 مليار أوقية للفترة 2025-2027 لتنفيذ 7000 تدخل في 11 ولاية. وبعد أحد عشر شهرا من انطلاقه، تم الالتزام بـ12,44 مليار أوقية؛ وبلغت نسبة الإنجاز المادي 50,77% مقابل استهلاك 71,76% من الآجال. وتُعدّ التنمية الحيوانية (71%) الأكثر تقدما، والمياه الصالحة للشرب (13%) الأقل تقدما.
- **المحفظة الإجمالية لعقود الاستثمار العمومي.** 104 صفقات نشطة بمبلغ التزامات قدره 64,48 مليار أوقية: نسبة إنجاز مادي 56,65% ونسبة صرف 37,76%، مقابل استهلاك 127,15% من الآجال. وتستحوذ أربعة قطاعات على قرابة 81% من المبالغ: الطاقة والنفط، والمياه والصرف الصحي، والتجهيز والنقل، والإسكان والعمران.

رابعا: المالية العامة 2025-2026

1. نتائج السنة المالية 2025

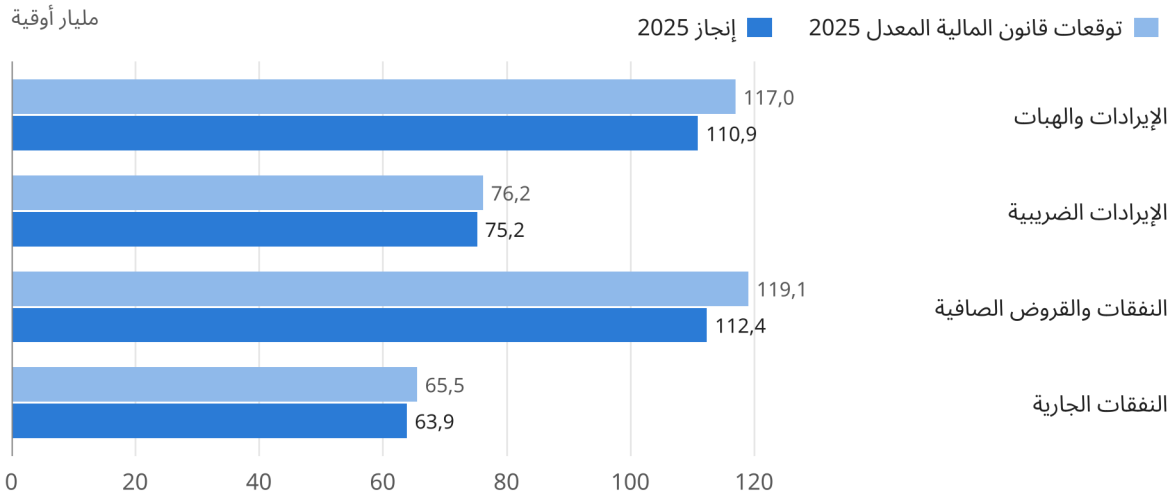
سنة 2025، بلغت الإيرادات والهبات 110,92 مليار أوقية، مقابل 95,95 مليار أوقية سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 15,6%. وبلغت الإيرادات الضريبية 75,24 مليار أوقية، بارتفاع نسبته 16,8%، وتشكل المحرك الرئيسي لزيادة الموارد العامة. وبلغت الإيرادات غير الضريبية 28,85 مليار أوقية والهبات 5,09 مليار أوقية. وبذلك تمثل الإيرادات الضريبية قرابة 68% من مجموع الإيرادات والهبات.

بلغت النفقات والقروض الصافية 112,36 مليار أوقية سنة 2025، مقابل 101,79 مليار أوقية سنة 2024، أي بزيادة نسبتها 10,4%. وبلغت النفقات الجارية 63,87 مليار أوقية، منها 28,61 مليار أوقية للأجور والرواتب. وبلغ الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات، 1,43- مليار أوقية، مقابل 5,85- مليار أوقية سنة 2024. وهكذا أسهم تزايد الإيرادات بوتيرة أسرع من النفقات في تحسين الرصيد الإجمالي.

المجموع	2024	قانون المالية المعدل 2025*	2025	الإنجاز
الإيرادات والهبات	95,95	116.96	110.92	% 94.8
الإيرادات الضريبية	64.43	76.20	75.24	% 98.7
الإيرادات غير الضريبية	25.77	29.68	28.85	% 97.2
الهبات	5.14	8.80	5.09	% 57.9
النفقات والقروض الصافية	101.79	119.11	112.36	% 94.3
النفقات الجارية	64.41	65.54	63.87	% 97.4
الرواتب والأجور	26.31	28.63	28.61	% 99.9
فوائد الدين	4.26	3.98	3.59	% 90.2

الجدول التكميلي أ: ملخص تنفيذ ميزانية 2025 (مليارات الأوقية)

رسم توضيحي 12: التوقعات المعدلة وتنفيذ 2025



تحليل نتائج السنة المالية 2025

ارتفعت الإيرادات والهبات بمقدار 14,98 مليار أوقية سنة 2025، في حين تقدمت النفقات والقروض الصافية بمقدار 10,56 مليار أوقية. وقد قلص هذا الفارق في النمو حاجة التمويل المرتبطة بالرصيد الإجمالي. وتُبرز مقارنة السنتين الماليتين تطورا إيجابيا للرصيد الإجمالي، دون الحكم المسبق على الديناميكية الخاصة بكل فئة من فئات الإيرادات والنفقات.

تظل الجباية المكوّن الرئيسي للموارد العامة: إذ تمثل الإيرادات الضريبية 67,8% من الإيرادات والهبات. ويسهم تقدمها السنوي البالغ 10,82 مليار أوقية إلى حد كبير في زيادة الموارد. وتُكمل الإيرادات غير الضريبية هذه التعبئة، في حين تحافظ الهبات على مساهمة متميزة في تمويل العمليات الميزانوية.

تمثل النفقات الجارية نحو 56,8% من النفقات والقروض الصافية. وضمن هذا المجموع، تمثل الرواتب والأجور، البالغة 28,61 مليار أوقية، قرابة 44,8% من النفقات الجارية. وبلغت فوائد الدين العام 3,59 مليار أوقية، مقابل 4,26 مليار أوقية سنة 2024. ويُبرز هيكل النفقات ثقل أعباء التسيير وأهمية الاستثمار في التنفيذ السنوي.

بلغ الرصيد الأولي خارج القطاعات الاستخراجية **14,60**- مليار أوقية سنة 2025، مقابل **15,32**- مليار أوقية سنة 2024. ويقدم تطوره إضاءة مكملة لتطور الرصيد الإجمالي: إذ يتيح متابعة الوضعية الميزانوية مع عزل المكونات الاستخراجية والفوائد وفقا لنطاق هذا المؤشر.

2. تنفيذ ميزانية 2026 إلى نهاية سبتمبر

1. الإيرادات العامة

1. لمحة عامة

في نهاية سبتمبر 2026، بلغ مجموع الإيرادات والهبات 93,75 مليار أوقية مقابل 80,20 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025، أي بتطور نسبته 16,9%. وبلغت نسبة إنجاز التوقع السنوي المعدل الوارد في جدول العمليات المالية للدولة 67,2% (TOFE)، مقابل 68,6% في التاريخ نفسه من سنة 2025. ويعكس هذا التطور تقدم التحصيلات خلال الأشهر التسعة الأولى، في حين ينبغي أن تراعي المقارنة مع الميزانية السنوية الجدول الزمني الخاص بكل فئة من فئات الإيرادات. **ويرتكز هذا التطور أساسا على الإيرادات الضريبية، التي تُعدّ مساهمتها في الارتفاع هي الغالبة.**

بلغت الإيرادات الضريبية 68,71 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2026، مقابل 54,17 مليار أوقية قبل سنة، أي بزيادة نسبتها 26,8%. وبلغت ضرائب الدخل والأرباح 29,77 مليار أوقية، بارتفاع نسبته 42,6%. وتمثل التحصيلات برسم الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) والأرباح غير التجارية 13,12 (BNC) مليار أوقية، منها 7,71 مليار أوقية مرتبطة بالأنشطة الاستخراجية. وتُبرز هذه النتائج الدور المشترك للجباية على المداخيل والأنشطة الاستخراجية في تقدم الإيرادات.

بلغت الرسوم على السلع والخدمات 24,49 مليار أوقية، أي بارتفاع نسبته 11,6%. وبلغت ضريبة القيمة المضافة 17,79 مليار أوقية، موزعة بين 5,89 مليار أوقية من ضريبة القيمة المضافة المحلية و11,90 مليار أوقية من ضريبة القيمة المضافة على الواردات. وبلغت الرسوم على التجارة الدولية 13,16 مليار أوقية، مقابل 10,02 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025. ويُكمل تقدم هذه الاقتطاعات تقدمَ الضرائب على الدخل، ويسهم في تنويع مصادر الإيرادات الضريبية.

بلغت الإيرادات غير الضريبية، حسب نطاق البند المقابل لها في جدول العمليات المالية للدولة 21,20 ،(TOFE) مليار أوقية، مقابل 20,68 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025. وبلغت الهبات 1,95 مليار أوقية، أساسا في شكل هبات للمشاريع. ووصلت الإيرادات النفطية والغازية إلى 2,90 مليار أوقية، منها 1,01 مليار أوقية تمثل المكوّن الضريبي المدرج أصلا ضمن الإيرادات الضريبية، و1,89 مليار أوقية تمثل المكوّن غير الضريبي المعروض بصورة مستقلة. ولإعادة تكوين إجمالي الإيرادات والهبات البالغ 93,75 مليار أوقية، لا يُضاف إلى الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية الأخرى والهبات سوى هذا المكوّن الثاني، تفاديا للاحتساب المزدوج.

الجدول التكميلي ب: تطور الإيرادات حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 (مليارات الأوقية)

المجموع	سبتمبر 2025	سبتمبر 2026	التغير	قانون المالية المعدل 2026 (TOFE)*	نسبة 2026
الإيرادات والهبات	80,20	93,75	% 16,9	139,52	% 67,2
الإيرادات الضريبية	54,17	68,71	% 26,8	93,72	% 73,3
ضرائب الدخل والأرباح	20,87	29,77	% 42,6	34,59	% 86,1
الرسوم على السلع/الخدمات	21,95	24,49	% 11,6	39,84	% 61,5
ضريبة القيمة المضافة	14,51	17,79	% 22,6	26,90	% 66,2
التجارة الدولية	10,02	13,16	% 31,4	15,49	% 85,0
الإيرادات غير الضريبية	20,68	21,20	% 2,5	24,99	% 84,9
الهبات	4,56	1,95	% -57,2	6,08	% 32,1
إيرادات النفط والغاز	3,10	2,90	% -6,2	3,02	% 96,1

2. النفقات العمومية

1. نظرة عامة

في نهاية سبتمبر 2026، بلغت النفقات والقروض الصافية 92,34 مليار أوقية مقابل 79,80 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025، أي بتطور نسبته 15,7%. وبلغت نسبة إنجازها 65,8% من التوقع السنوي المعدل، مقابل 67,0% قبل سنة. ويندرج هذا التطور في إطار وتيرة التنفيذ خلال الأشهر التسعة الأولى، ويعكس أساسا تقدم النفقات الجارية ونفقات التجهيز.

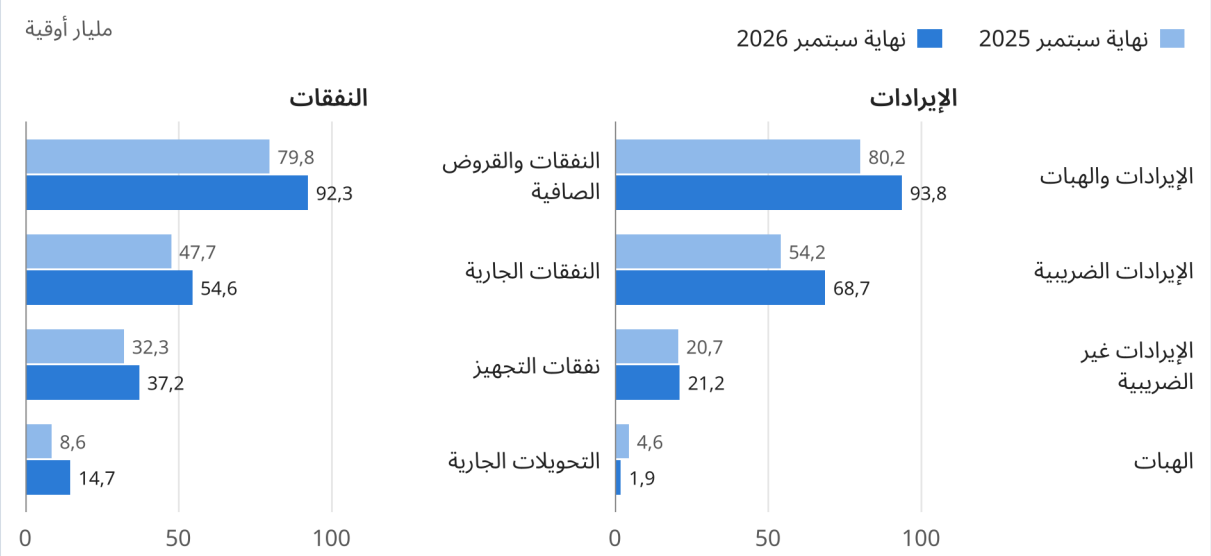
بلغت النفقات الجارية 54,61 مليار أوقية، مقابل 47,69 مليار أوقية قبل سنة. وتشمل تفاصيلها الرواتب والأجور (22,78 مليار أوقية)، و اقتناء السلع والخدمات (8,61 مليارات)، والتحويلات الجارية (14,73 مليار)، والفوائد (2,52 مليار)، ونفقات الحسابات الخاصة (3,25 مليارات)، والاحتياطيات المشتركة (2,72 مليار)، فضلا عن نفقات أخرى متبقية. وتفسر بنود الحسابات الخاصة والاحتياطيات المشتركة والنفقات الأخرى الفرق بين مجموع البنود الأربعة الرئيسية وإجمالي النفقات الجارية.

بلغت نفقات التجهيز 37,25 مليار أوقية، مقابل 32,27 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025. وتشمل 28,47 مليار أوقية من الاستثمارات الممولة من الموارد المحلية و8,78 مليار أوقية من الموارد الخارجية. وينبغي تقدير تقدم الاستثمارات الممولة من الموارد الخارجية في ضوء الجدول الزمني لصرف المشاريع، الذي يختلف عن وتيرة النفقات الممولة من الموارد المحلية.

الجدول التكميلي ج: تطور النفقات حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 (مليارات الأوقية)

المجموع	سبتمبر 2025	سبتمبر 2026	التغير	قانون المالية المعدل 2026*	نسبة 2026
النفقات والقروض الصافية	79,80	92,34	% 15,7	140,34	% 65,8
النفقات الجارية	47,69	54,61	% 14,5	80,10	% 68,2
الرواتب والأجور	22,10	22,78	% 3,1	31,50	% 72,3
السلع والخدمات	8,27	8,61	% 4,1	11,99	% 71,8
التحويلات الجارية	8,62	14,73	% 70,9	23,80	% 61,9
فوائد الدين	2,23	2,52	% 13,1	5,08	% 49,6
نفقات التجهيز	32,27	37,25	% 15,5	60,24	% 61,8
الاستثمار الخارجي	6,05	8,78	% 45,2	9,64	% 91,1
الاستثمار الداخلي	26,22	28,47	% 8,6	50,60	% 56,3

رسم توضيحي 13: تطور الإيرادات والنفقات إلى نهاية سبتمبر 2025 و2026



المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، جدول العمليات المالية للدولة حتى نهاية سبتمبر 2026 (الوضعية المؤرخة في 8 أكتوبر 2026). المبالغ بمليارات الأوقية.

3. الأرصدة الميزانوية والتمويل

1. قراءة الأرصدة

الجدول التكميلي د: تطور الأرصدة حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 (مليارات الأوقية)

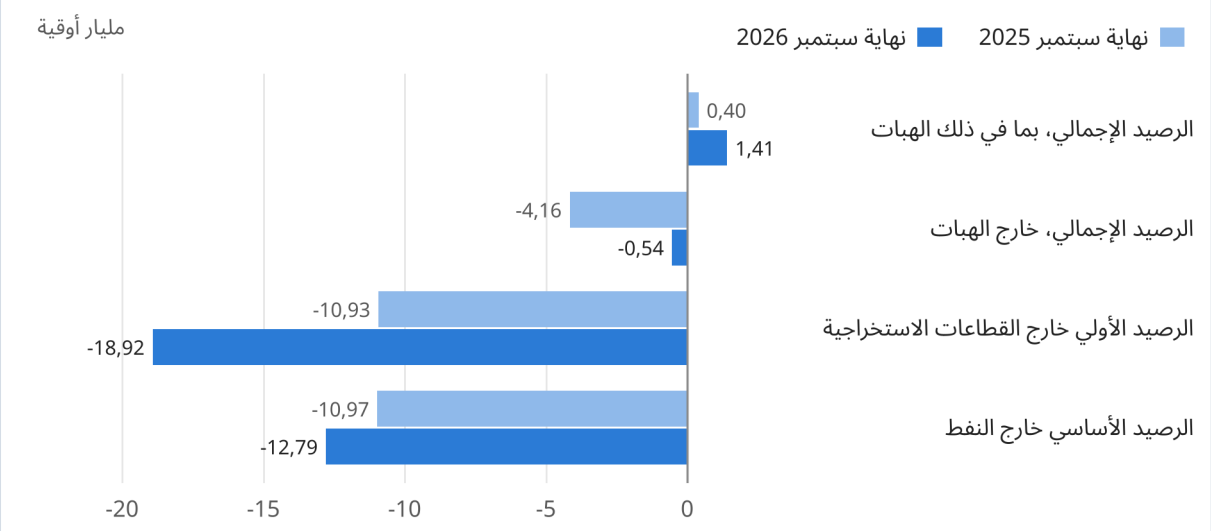
في نهاية سبتمبر 2026، سجل الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات، فائضا قدره 1,41 مليار أوقية، مقابل 0,40 مليار أوقية في الفترة نفسها من 2025، أي بتحسن قدره 1,01 مليار أوقية. وخارج الهبات، يظل الرصيد الإجمالي في حالة عجز بمقدار 0,54 مليار أوقية،

مقابل 4,16 مليار أوقية قبل سنة. ويقابل الفارق بين هذين الرصيدين الهبات المسجلة خلال الفترة. وهذه النتائج بيانات تراكمية على مدى تسعة أشهر، ولا تحكم مسبقا على رصيد إقفال السنة المالية.

بلغ الرصيد الأولي خارج القطاعات الاستخراجية 18,92- مليار أوقية، مقابل 10,93- مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2025. وبلغ الرصيد الأساسي خارج النفط 12,79- مليار أوقية، مقابل 10,97- مليار أوقية. وتُكمل هذه المؤشرات تحليل الرصيد الإجمالي: إذ تُبرز تطورات متباينة بحسب نطاق الإيرادات والنفقات المعتمد. وتتيح قراءتها مجتمعةً تقدير الوضعية الميزانوية الإجمالية ومكوّنها خارج الأنشطة الاستخراجية في آن واحد.

المجموع	سبتمبر 2025	سبتمبر 2026	الفارق 2026/2025
الرصيد الإجمالي، خارج الهبات	-4,16	-0,54	3,61
الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات	0,40	1,41	1,01
الرصيد الأولي خارج القطاعات الاستخراجية	-10,93	-18,92	-7,99
الرصيد الأساسي خارج النفط	-10,97	-12,79	-1,83
الرصيد خارج النفط، بما في ذلك الهبات	-2,69	-1,49	1,20

رسم توضيحي 14: مقارنة الأرصدة إلى نهاية سبتمبر 2025 و2026



يُظهر الرسم البياني تحسن الأرصدة الإجمالية، بالهبات ودونها، بالتوازي مع تطور مختلف للرصيد الأولي خارج القطاعات الاستخراجية. ويُبرز هذا التمييز أهمية دراسة عدة مؤشرات لوصف وضعية المالية العامة.

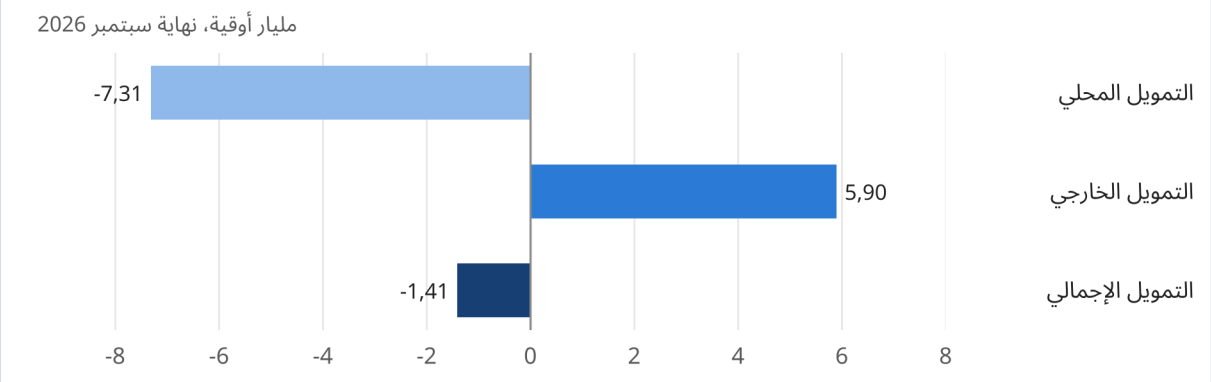
الجدول التكميلي هـ: التمويل الميزانوي حتى نهاية سبتمبر 2025 و2026 (مليارات الأوقية)

بلغ التمويل الإجمالي 1,41- مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2026، كمقابل للرصيد الإجمالي. وبلغ التمويل المحلي 7,31- مليار أوقية. ويبلغ مكوّنه المصرفي 7,45- مليار أوقية، مع وضعية صافية قدرها 9,81- مليار أوقية تجاه البنك المركزي و2,37+ مليار أوقية لدى البنوك التجارية. وتوضح هذه التدفقات تطور المقابلات المالية لتنفيذ الميزانية.

بلغ صافي التمويل الخارجي 5,90 مليار أوقية في نهاية سبتمبر 2026، مقابل -2,17 مليار أوقية قبل سنة. ويتكون هذا المبلغ من قروض ميزانوية بقيمة 8,92 مليار أوقية، وصافي قروض خارجية قدره -1,11 مليار أوقية (6,83 مليارات أوقية من الاقتراض الجديد مطروحا منها 7,94 مليارات من تسديد أصل الدين)، وصافي حركة الحساب النفطي بقيمة -1,91 مليار أوقية. ويوضح هذا البند الأخير، الذي لم يكن مفصلا في العرض الأولي، كيفية مطابقة المكونات مع إجمالي التمويل الخارجي.

المجموع	سبتمبر 2025	سبتمبر 2026	الفارق 2026/2025
التمويل الإجمالي	-0,40	-1,41	-1,01
التمويل المحلي	-0,11	-7,31	-7,21
التمويل المصرفي	6,70	-7,45	-14,15
البنك المركزي (BCM)	-1,66	-9,81	-8,15
البنوك التجارية	8,36	2,37	-6,00
التمويل الخارجي	-2,17	5,90	8,07
صافي القروض الخارجية	-4,53	-1,11	3,42
القروض الخارجية الجديدة	3,21	6,83	3,62
إهلاك الدين	-7,74	-7,94	-0,20
القروض الميزانوية	1,62	8,92	7,30

رسم توضيحي 15: التمويل المحلي والخارجي والإجمالي إلى نهاية سبتمبر 2026



قراءة: يتعادل التمويل الخارجي الموجب والتمويل المحلي السالب جزئيا؛ وتقابل محصلتهما، مع مراعاة التقريب، مقابلَ الرصيد الإجمالي بما في ذلك الهبات. وتعكس الإشارات التدفقات الصافية المسجلة في جدول العمليات المالية للدولة.

يعرض الرسم البياني المساهمات الخاصة بكل من التمويل المحلي والتمويل الخارجي. ويُظهر الجمع بينهما التمويل الصافي الإجمالي، الذي يشكل المقابل المحاسبي للرصيد الإجمالي.

خلاصة التنفيذ إلى نهاية سبتمبر 2026

في ختام الأشهر التسعة الأولى من 2026، تتسم المالية العامة بتقدم الإيرادات والهبات بنسبة 16,9% والنفقات والقروض الصافية بنسبة 15,7% مقارنة بالفترة نفسها من 2025. ويُظهر الرصيد الإجمالي، بما في ذلك الهبات، فائضا قدره 1,41 مليار أوقية. وبالموازاة

مع ذلك، بلغ الرصيد الأولي خارج القطاعات الاستخراجية 18,92- مليار أوقية، بما يوضح تطورا متباينا للتوازنات بحسب المؤشرات المعتمدة. وعلى صعيد التمويل، تتر افق التدفقات الخارجية الصافية الموجبة مع مساهمة داخلية صافية سالبة. وتصف هذه النتائج مجتمعةً الوضعية الميز انوية في نهاية سبتمبر، وتشكل نقطة مرجعية لتحليل آفاق الإقفال والإطار الميز انوي لسنة 2027.

خامسا: فرضيات قانون المالية لسنة 2027 وأهدافه وتوجهاته الكبرى

1. الفرضيات الاقتصادية الكلية وإطار السياسة الميز انوية

1. الفرضيات الاقتصادية الكلية

يعتمد إطار مشروع قانون المالية لسنة 2027 الفرضيات التالية:

- بيئة دولية تتسم بنمو عالمي معتدل ومعرضة لمخاطر الانخفاض (التوترات الجيوسياسية، واضطر ابات أسواق الطاقة، وتشتت المبادلات التجارية)؛
- الاستقرار التدريجي لأسعار المواد الأولية والعودة التدريجية لشروط التمويل الخارجي إلى طبيعتها؛
- مواصلة تصاعد إنتاج الغاز الطبيعي وتعزيز الإنتاج المنجمي، لا سيما الحديد والذهب؛
- ظروف مناخية وتساقطات مطرية قريبة من المعدل الطبيعي بالنسبة للأنشطة الزراعية الرعوية و أنشطة الصيد؛
- مواصلة برنامج الاستثمار العمومي؛
- سياسة نقدية موجهة نحو استقرار الأسعار وتسيير حذر للنفقات العمومية الجارية.

الجدول 12 : الفرضيات الرئيسية للإطار الاقتصادي الكلي

المؤشر	2025	2026	2027
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	3,6	5,5	5,0
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الاستخراجي (%)	-10,4	15,6	12,8
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار أوقية)	492,4	559,5	600,9
متوسط التضخم (%)	1,6	7,5	3,3
الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	39,9	36,9	33,1
النمو العالمي (%)	3,5	3,1	3,4
سعر النفط (دولار/برميل)	67,7	95,7	87,4

المصادر: الوكالة الوطنية للإحصاء والتحليل الديمغرافي والاقتصادي (ANSADE)، الحسابات الوطنية الفصلية من الربع الأول 2014 إلى الربع الثاني 2026 (النتائج الفعلية لسنة 2025)؛ التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية 2027 بتاريخ 14 أكتوبر 2026 (توقعات النمو والتضخم)؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2026 (النمو العالمي)، وفرضيات أسعار التأطير.

2. القاعدة الميزانوية الجديدة

أصبحت إدارة السياسة الميزانوية تخضع من الآن فصاعدا لقاعدة أرستها المادة 46 (الجديدة) من القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية رقم 2026-019 الصادر بتاريخ 1 يونيو 2026، وحددها المرسوم رقم 2026-090 الصادر بتاريخ 3 يونيو 2026. ومؤشرها المرجعي هو **الرصيد الميزانوي الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية (SBPHRE)**، أي الرصيد الإجمالي المحسوب دون الإيرادات المتأتية من الأنشطة الاستخراجية ودون فوائد الدين. وابتداء من سنة 2027، يجب ألا يتجاوز العجز المقيس على هذا النحو **3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي**.

تهدف هذه القاعدة إلى الحد من اعتماد الميزانية على الموارد الاستخراجية التي تتأثر كمياتها وأسعارها بالأسواق الدولية، وإلى دعم استدامة الدين العام. ولحساب الرصيد الأولي، تُخصم من مجموع الإيرادات، بما فيها الهبات، الإيرادات الاستخراجية وحدها كما تحددها النصوص التنظيمية، ثم يُطرح مجموع النفقات ويُضاف إليه مبلغ الفوائد المدرج ضمنها. ويحدد سقف العجز البالغ 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي سقفا إجماليا للنفقات في تأطير قانون المالية. وتخضع الاستثناءات من هذه القاعدة للشروط المنصوص عليها في النصوص الجاري بها العمل.

بالنسبة لسنة 2027، يعتمد السيناريو الميزانوي رصيدا ميزانويا أوليا خارج الإيرادات الاستخراجية قدره -21,03 مليار أوقية، أي 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المتوقع. ويتوقع قانون المالية المعدل لسنة 2026 عجزا قدره 22,18 مليار أوقية، أي نحو 4,0% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ العجز المحسوب في جدول العمليات المالية للدولة 18,92 مليار أوقية حتى نهاية سبتمبر 2026؛ ولا تمثل هذه النتيجة المرحلية تقديرا لنتائج إقفال السنة.

3. إصلاحات المالية العامة

يندرج مشروع قانون المالية لسنة 2027 ضمن الجدول الزمني للمخطط المديري لإصلاح المالية العامة 2025-2030 (SD-RFP)، الوثيقة المرجعية لإصلاح التسيير الميزانوي. ويهدف هذا المخطط إلى استكمال تطبيق القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية لسنة 2018، وتزويد البلد بنظام لتسيير المالية العامة يتسم بالنجاعة والشفافية والمطابقة للمعايير الدولية. وقد تم تحيينه قبل سنة من انتهاء الدورة السابقة، تفاديا لأي انقطاع في الإصلاحات عند الانتقال إلى ميزانية البرامج.

بلغت نسبة إنجاز المخطط السابق (2021-2025) 70,81% في 31 ديسمبر 2024. فمن أصل 347 مهمة كان يتضمنها، اكتملت 131 مهمة (38%)، و150 قيد الإنجاز (43%)، و66 لم تُنجز (19%)، منها 35 كانت مبرمجة لسنة 2025. ولا تنعكس هذه التقدمات بعدُ في التقييمات. إذ خلص تقييم PEFA الذي أُجري سنة 2024 إلى ركود أداء النظام منذ 2020: فمن أصل 31 مؤشرا، حافظ 20 على التنقيط نفسه، وتحسن 4 وتراجع 7، إذ لم تُنتج الإصلاحات التي تم الشروع فيها آثارها بعدُ. ويسجل التقييم بشكل خاص ضعف موثوقية الميزانية، وعدم كفاية الوثائق الميزانوية المحالة إلى الجمعية الوطنية، و اقتصار التوقعات الاقتصادية الكلية على المدى المتوسط على النمو والتضخم، وعدم كفاية متابعة المخاطر المرتبطة بالمؤسسات العمومية ومشاريع الاستثمار.

واستجابة لذلك، ينتظم المخطط الجديد في عشرة محاور.

الجدول 13 : المحاور العشرة للمخطط المديري لإصلاح المالية العامة

المحور	العنوان	الورشات الرئيسية
أ	الإطار الاقتصادي الكلي والميزانوي	التوقعات الاقتصادية الكلية، والتأطير الميزانوي، ووثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى، وبرمجة الاستثمارات، وميزانية البرامج
ب	المحاسبة العمومية والخزينة	المحاسبة العامة على أساس الحقوق والالتزامات المثبتة، والجودة المحاسبية للمجموعات الإقليمية، وتسيير الخزينة
ج	تعبئة الموارد المحلية	السياسة الضريبية والنفقات الضريبية، والإيرادات الضريبية والجمركية وغير الضريبية
د	القدرة على تحمل الدين العام	حكامة إدارة الدين وشفافيته، والتحكم في المخاطر العملياتية
هـ	المؤسسات والشركات العمومية	الإطار القانوني، وقيادة المؤسسات العمومية، والمهنة والمعايير المحاسبية
و	الرقابة والتدقيق	التدقيق والرقابة الداخليان، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للدولة، ومحكمة الحسابات، وتدقيق الصفقات العمومية
ز	عصرنة الإدارة	رقمنة الإجراءات، والإبرام الإلكتروني للصفقات، ونظم المعلومات
ح	التنفيذ القطاعي	الصحة، والتعليم، والعمل الاجتماعي
ط	التنسيق والمتابعة	قيادة تنفيذ الإصلاحات ومتابعته
ي	تعزيز القدرات	التكوين، والمساعدة الفنية، وتسيير التغيير

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية، المخطط المديري لإصلاح المالية العامة 2025-2030.

لعدد من هذه الورشات انعكاس مباشر على إعداد الميزانية وتنفيذها. وأولها تعميم ميزانية البرامج. فمنذ قانون المالية لسنة 2026، أصبحت الميزانية تُعرض ويُصوّت عليها حسب البرامج، ولم تعد حسب الإدارات؛ ويبقى تعميم أدوات قيادتها وإرساء النقاش حول التوجهات الميزانوية، وهو مرحلة جديدة في مسطرة اعتماد قوانين المالية. كما يتوقع المخطط تحسين التوقعات الاقتصادية الكلية ووثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى، وكذلك انتقاء الاستثمارات العمومية وبرمجتها.

إن محاسبة الدولة مدعوة إلى تغيير طبيعتها. فإلى جانب المحاسبة الميزانوية، الممسوكة على الأساس النقدي، يجب أن تُضاف محاسبة عامة قائمة على الحقوق والالتزامات المثبتة، ستعطي صورة أكمل عن ممتلكات الدولة والتزاماتها. ويرى المخطط نفسه في ذلك تغييرا في ثقافة التسيير العمومي أكثر منه ورشة فنية.

وفي مجال الإيرادات، تتولى وحدة السياسة الضريبية، التي أُنشئت في يوليو 2023، مواءمة السياسة الضريبية مع الإطار الاقتصادي الكلي. ويتعين عليها بشكل خاص إعداد تقرير سنوي حول النفقات الضريبية، يقيّم العائدات الضائعة بسبب الإعفاءات ومدى نجاعتها. وتواصل الإدارتان الضريبية والجمركية توسيع الوعاء، و أتمتة الإجراءات، ومكافحة الغش. وتمهد هذه الإجراءات لاستراتيجية الإيرادات على المدى المتوسط المعروضة لاحقا.

يخضع إدارة الدين لخطة إصلاح خاصة، أُعدّت بدعم من البنك الدولي في أعقاب تقييم DeMPA في نوفمبر 2023. وتُعدّ حكامة المؤسسات العمومية رهانا ميزانويا آخر من الدرجة الأولى: إذ يضم البلد أكثر من 180 مؤسسة، تشغل قرابة 34000 عامل، وأسهمت بنسبة 19,2% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021، ويمكن لتدهور وضعيتها المالية أن يثقل كاهل الميزانية بشكل مباشر. ويسعى المخطط إلى إعادة تركيزها على دورها الاقتصادي وجعلها هياكل مستقلة وناجعة ومساهمة في إيرادات الدولة.

وأخيرا، يتوقع المخطط احترافية وظائف الرقابة والتدقيق، ورقمنة إبرام الصفقات العمومية، وتحقيق الترابط بين نظم المعلومات المالية (رشاد RACHAD للنفقات، وأرقام ARKAM لمحاسبة الخزينة، وجباية JIBAYA للضرائب). وتشكل ثلاثة قطاعات مجالا ذا أولوية للتطبيق: الصحة والتعليم والعمل الاجتماعي.

نجاح هذا البرنامج ليس أمرا مضمونا. فالمخطط نفسه يحدد العقبات: قدرات فنية محدودة في الوزارات القطاعية، وتناوب متكرر للموظفين، و أكثر من 150 منصة رقمية عمومية غير مترابطة فيما بينها، ومقاومة للتغيير، وموارد مالية غير كافية. ويتصدى لها عبر آلية قيادة معززة، ومنصة لمتابعة الإصلاحات، وخطة للتكوين، بدعم من الشركاء الفنيين والماليين.

4. التوجهات الكبرى للسياسة الميزانوية في مشروع قانون المالية لسنة 2027

يواصل مشروع قانون المالية لسنة 2027 السياسة العامة للحكومة حول أربعة توجهات:

1. **تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية غير الاستخراجية.** وهي حجر الزاوية في الضبط الميزانوي. وسيتم إعداد استراتيجية للإيرادات على المدى المتوسط (SRMT) قبل نهاية ديسمبر 2027. وهي تتوقع ترشيد النفقات الضريبية، المقدرة بـ4,1% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2024، وتحديث النظام الضريبي الخاص بالتعدين، وإرساء نظام ضريبي عقاري محدث ورقمي، وتنقية سجل دافعي الضرائب. وعلى مستوى الجمارك، سيتم تعميم القيمة التعاقدية قبل نهاية سبتمبر 2028.
2. **التحكم في النفقات الجارية.** ستستقر عمليا سنة 2027، تزامنا مع انتهاء إجراءات الدعم الاستثنائية المتخذة سنة 2026.
3. **إعطاء الأولوية للاستثمار العمومي.** سيُرفع غلافه المالي إلى 66,10 مليار أوقية سنة 2027، أي 11,0% من الناتج المحلي الإجمالي.
4. **الحفاظ على الاستدامة الميزانوية واستقرار الاقتصاد الكلي**، مع احترام القاعدة الميزانوية والالتزامات المتعهد بها تجاه شركاء التنمية.

البرامج ذات الطابع الاستعجالي

يضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027 مواصلة البرنامجين ذوي الطابع الاستعجالي المنبثقين عن البرنامج الرئاسي. فالبرنامج الاستعجالي لتعميم الولوج إلى الخدمات اللازمة للتنمية المحلية (PPGASLD)، الذي رُصد له 26,44 مليار أوقية للفترة 2025-2027، يدخل سنته الأخيرة. وتحصل الصحة (8,04 مليار أوقية) والتعليم (7,50) على أكثر من نصفه؛ يليهما النفاذ إلى الكهرباء (4,04)، والنفاذ إلى المياه الصالحة للشرب (2,59)، وفك العزلة (1,59)، والزراعة (1,51)، والشباب (0,96)، والتنمية الحيوانية (0,21). ويُنتظر أن يتيح البرنامج على وجه الخصوص بناء 6115 حجرة دراسية و104 مستشفيات ومراكز صحية، و إنجاز 939 بئرا ارتوازية، وتمويل أكثر من 2300 مؤسسة صغيرة ومتوسطة يحملها شباب.

تأخذ المرحلة الثانية من البرنامج الاستعجالي لتنمية مدينة نواكشوط المشعل من المرحلة الأولى. وتتوقع على وجه الخصوص 510 حجرات دراسية، ومصالح للحالات المستعجلة في أربعة مراكز استشفائية، وثلاثة مراكز لتصفية الكلى، وتوسيع شبكات المياه وصرف مياه الأمطار، و330 كلم من خطوط الإنارة العمومية، و70 كلم من الطرق الحضرية الجديدة، وخمسة جسور عند ملتقيات الطرق الأكثر ازدحاما.

وفقا للإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط، تستحوذ أربع وزارات على أكبر المخصصات سنة 2027: التربية وإصلاح النظام التعليمي (نحو 12,4 مليار أوقية)، والصحة (نحو 6,9 مليار أوقية)، والداخلية وترقية اللامركزية والتنمية المحلية (نحو 6,1 مليار أوقية)، والنفط والطاقة (نحو 3,9 مليار أوقية). ويشير الإطار العام للإنفاق على المدى المتوسط (CDMT) إلى 5,5 مليار أوقية للدين العام؛ وينبغي تمييز هذا المبلغ عن فوائد الدين (4,90 مليار أوقية وفقا لإطار 2027).

2. تطور المجاميع الميزانوية الكبرى

عدّل قانون المالية المعدل (LFR) لسنة 2026 بشكل ملموس توازنات قانون المالية الأصلي. فقد رُفعت الإيرادات من 128,79 إلى 139,52 مليار أوقية (+8,3%) والنفقات من 132,18 إلى 140,34 مليار أوقية (+6,2%). و انتقلت الإعانات والتحويلات من 14,0 إلى 23,8 مليار أوقية، في حين خُفّض الاستثمار بشكل طفيف. وبالنسبة لسنة 2027، تتوقع البرمجة ارتفاع الإيرادات بنسبة 9,0% والنفقات بنسبة 4,0%. وبذلك سينتقل الرصيد الإجمالي من عجز طفيف إلى فائض.

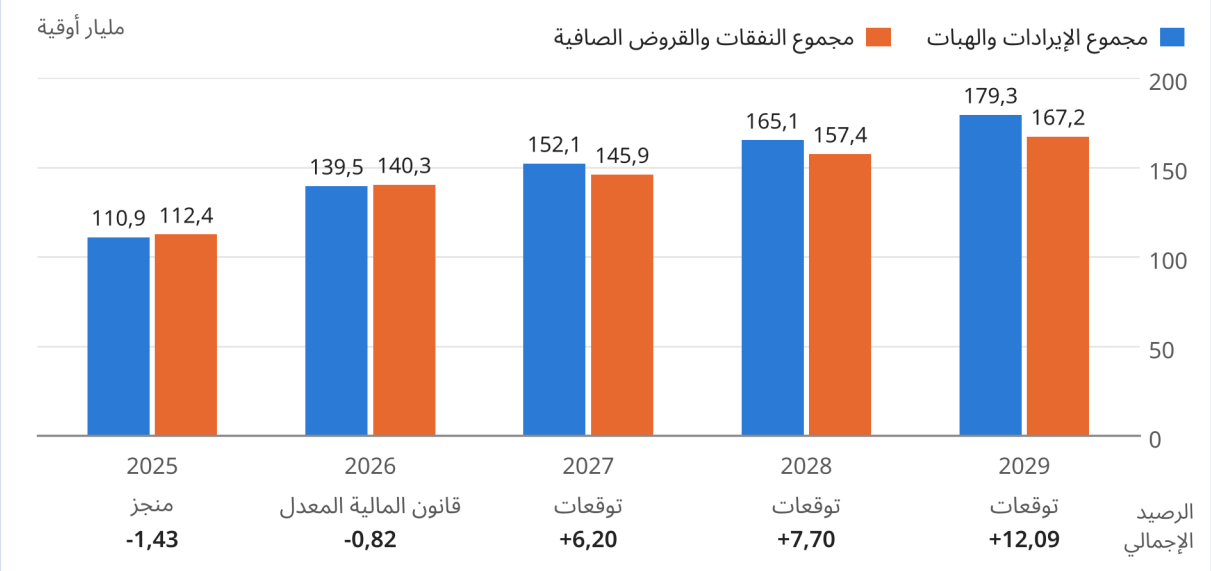
الجدول 14 : تطور المجاميع الميزانوية الكبرى (مليار أوقية)

المجاميع	المنجز 2025	قانون المالية 2026	قانون المالية المعدل 2026	توقعات 2027	التغير 2027 / قانون المالية المعدل 2026 (%)
مجموع الإيرادات	110,92	128,79	139,52	**152,11**	9,0
الإيرادات الضريبية	75,24	85,14	93,72	104,17	11,2
الإيرادات غير الضريبية	28,85	32,33	36,70	39,52	7,7
الهبات	5,09	7,72	6,08	4,77	-21,6
إيرادات المحروقات (بند مستقل)	1,73	3,60	3,02	3,65	20,7

المجاميع	المنجز 2025	قانون المالية 2026	قانون المالية المعدل 2026	توقعات 2027	التغير 2027 / قانون المالية المعدل 2026 (%)
مجموع النفقات والقروض الصافية	112,36	132,18	140,34	**145,91**	4,0
النفقات الجارية	63,87	70,08	80,10	79,81	-0,4
نفقات الاستثمار	48,35	62,10	60,24	66,10	9,7
الممولة من الموارد المحلية	39,02	50,33	50,60	52,91	4,6
الممولة من الموارد الخارجية	9,32	11,77	9,64	13,19	36,8
الرصيد الميزانوي الإجمالي	-1,43	-3,39	-0,82	**6,20**	غ.م.
الرصيد الأولي غير الاستخراجي، بما في ذلك الهبات	-14,60	-17,30	-22,19	**-21,03**	غ.م.

المصادر: المديرية العامة للخزينة والمحاسبة العمومية، جدول العمليات المالية للدولة لسنة 2025 (الوضعية المؤرخة في 13 يناير 2026)؛ قانون المالية الأصلي وقانون المالية المعدل لسنة 2026؛ وزارة المالية، التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية 2027 بتاريخ 14 أكتوبر 2026.

رسم توضيحي 10 : الإيرادات والنفقات والرصيد الإجمالي، 2025-2029



المصادر: جدول العمليات المالية للدولة لسنة 2025؛ قانون المالية المعدل لسنة 2026؛ التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية 2027 (توقعات سنة 2027)؛ ومسار وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى السابقة بالنسبة لسنتي 2028 و2029. ولا تستند بيانات هاتين السنتين إلى عملية التحيين نفسها التي شملت تأطير 2026 و2027.

1. الإيرادات: ارتفاع مدفوع بالجباية والقطاع الاستخراجي

ستبلغ الإيرادات الإجمالية **152,11** مليار أوقية سنة **2027**، أي بزيادة 12,59 مليار أوقية مقارنة بقانون المالية المعدل لسنة 2026 (+9,0%). وتسهم في ذلك جميع الفئات الكبرى، باستثناء الهبات.

ستبلغ الإيرادات الضريبية 104,17 مليار أوقية (+11,2%). وستدر ضرائب الدخل والأرباح 36,97 مليار أوقية والرسوم على التجارة الدولية 18,30 مليار أوقية. أما الرسوم على السلع والخدمات، وهي البند الأول، فستبلغ 44,82 مليار أوقية، منها 20,62 مليار أوقية من ضريبة القيمة المضافة على الواردات و9,67 مليار أوقية من ضريبة القيمة المضافة المحلية.

من المتوقع أن ترتفع الإيرادات غير الضريبية، حسب تجميعها المعتمد في تأطير مشروع قانون المالية 2027، بنسبة 7,7% لتبلغ 39,52 مليار أوقية. وتُقدَّر الإيرادات المنجمية بمبلغ 10,17 مليارات أوقية، مقابل 7,11 مليارات في قانون المالية المعدل لسنة 2026. ومن المتوقع أن تبلغ إيرادات الصيد 10,10 مليارات أوقية، بعد توقع سنوي قدره 10,00 مليارات في 2026؛ غير أن جدول العمليات المالية للدولة لم يُظهر سوى 3,50 مليارات أوقية حتى نهاية سبتمبر 2026، مما يبرز أهمية رزنامة التحصيل. ويُتوقع أن تبلغ الأرباح الموزعة والإتاوات المحصلة من المؤسسات العمومية 6,46 مليارات أوقية. أما الإيرادات غير الضريبية للمحروقات، المدرجة في بند مستقل، فستبلغ 3,65 مليارات أوقية، منها 2,62 مليار أوقية مرتبطة بحقل السلحفاة آحميم الكبير (GTA).

في المقابل، ستتراجع الهبات إلى 4,77 مليار أوقية (-21,6%). ولن تشمل سوى هبات المشاريع، مع اختفاء الدعم الميزانوي ابتداء من 2027.

سيواصل وزن القطاع الاستخراجي في موارد الدولة تزايده. إذ ستنتقل إيراداته، الضريبية وغير الضريبية، من 26,44 مليار أوقية سنة 2026 إلى 32,13 مليار أوقية سنة 2027، أي 21,1% من الإيرادات الإجمالية مقابل 19,0%. ونسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ستنتقل الإيرادات الإجمالية من 24,9% إلى 25,3% والضغط الضريبي من 16,7% إلى 17,3%.

تستحق فرضيتان من هذه الفرضيات الدراسة في ضوء تنفيذ 2026: فرضية إيرادات الصيد، المتوقعة بأكثر من 10 مليارات أوقية في حين لم يُحصّل منها سوى 3,23 مليار أوقية خلال ثمانية أشهر، وفرضية الهبات.

2. النفقات: ارتفاع مضبوط وموجه نحو الاستثمار

ستبلغ النفقات والقروض الصافية **145,91** مليار أوقية سنة **2027**، أي بزيادة 5,57 مليار أوقية مقارنة بقانون المالية المعدل لسنة 2026 (+4,0%). ويخفي هذا التقدم المعتدل إعادة توازن لصالح الاستثمار.

من المتوقع أن تنخفض النفقات الجارية انخفاضا طفيفا من 80,10 مليارات أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 إلى 79,81 مليار أوقية في مشروع قانون المالية 2027 (-0,4%). وستُعوَّض الزيادة في الرواتب والأجور من 31,50 إلى 34,22 مليار أوقية، وارتفاع نفقات السلع والخدمات إلى 13,51 مليار أوقية، جزئيا بانخفاض الإعانات والتحويلات من 23,80 إلى 17,84 مليار أوقية (بانخفاض قدره 5,96 مليارات). ويُتوقع أن تبلغ فوائد الدين 4,90 مليارات أوقية. كما تساهم نفقات الحسابات الخاصة المقدرة بـ5,12 مليارات أوقية والاحتياطيات المشتركة المقدرة بـ4,22 مليارات في استكمال مطابقة التفاصيل مع إجمالي النفقات الجارية.

سترتفع نفقات الاستثمار إلى 66,10 مليار أوقية (+9,7%). وستمول الموارد المحلية 80% منها، أي 52,91 مليار أوقية؛ في حين ستوفر الموارد الخارجية 13,19 مليار أوقية، بارتفاع نسبته 36,8%.

نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي، ستتراجع النفقات الإجمالية من 25,1% سنة 2026 إلى 24,3% سنة 2027. وستنتقل النفقات الجارية من 14,3% إلى 13,3% ونفقات الاستثمار من 10,8% إلى 11,0%.

3. الرصيد الميزانوي: عودة إلى الفائض في ظل قيد القاعدة

مع إيرادات تتقدم بوتيرة أسرع من النفقات، سيعود الرصيد الميزانوي الإجمالي، بما في ذلك الهبات، إلى تحقيق فائض سنة 2027: **6,20** مليار أوقية، أي 1,0% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد عجز قدره 0,82 مليار أوقية توقعه قانون المالية المعدل لسنة 2026. وعلى سبيل

الاسترشاد، كانت وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى السابقة تتوقع فوائض قدرها 7,70 مليار أوقية سنة 2028 و12,09 مليار أوقية سنة 2029؛ وتبقى مواءمة هذه التوقعات مع الإطار المحيّن أمرا لازما.

من المتوقع أن ينخفض العجز الميزانوي الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية، مع احتساب الهبات، من 22,18 مليار أوقية في قانون المالية المعدل لسنة 2026 إلى 21,03 مليار أوقية سنة 2027، أي نحو 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وتتم عملية الحساب وفق التأطير على النحو التالي (بمليارات الأوقية): إجمالي الإيرادات والهبات 152,11 – الإيرادات الاستخراجية 32,13 – إجمالي النفقات وصافي الإقراض 145,91 + فوائد الدين 4,90 = −21,03. ويبلغ السيناريو بذلك السقف المحدد بموجب القاعدة دون هامش أمان يُذكر قبل التقريب. كما ينبغي أن يراعي تمويل تسديد أصل الدين شروط الاقتراض المعتمدة في التأطير.

الجدول 15 : المسار الميزانوي على المدى المتوسط (% من الناتج المحلي الإجمالي)

المجاميع	2026	2027	2028	2029
مجموع الإيرادات	24,9	25,3	25,4	25,7
منها الإيرادات الضريبية	16,7	17,3	17,8	18,3
منها الإيرادات الاستخراجية	4,7	5,3	5,6	5,7
منها الهبات	1,1	0,8	0,4	0,2
مجموع النفقات	25,1	24,3	24,2	24,0
النفقات الجارية	14,3	13,3	12,7	12,0
نفقات الاستثمار	10,8	11,0	11,5	12,0
الرصيد الإجمالي	**-0,1**	1,0	1,2	1,7
الرصيد الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية	**-4,0**	-3,5	-3,5	-3,5

المصدر: وزارة المالية، التأطير الاقتصادي الكلي والميزانوي لمشروع قانون المالية 2027 بتاريخ 14 أكتوبر 2026 بالنسبة لسنتي 2026 و2027؛ وبيانات المدى المتوسط المستمدة من وثيقة سابقة للبرمجة الميزانوية متوسطة المدى بالنسبة لسنتي 2028 و2029. وينبغي إعادة تحديد أساس سلسلتي 2028 و2029 في التأطير المقبل المعتمد.

أُعيد احتساب نسب 2026 و2027 بالاستناد إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمجاميع الميزانوية الواردة في الإطار المحال. أما نسب 2028 و2029 فتبقى نسب وثيقة البرمجة الميزانوية متوسطة المدى السابقة، ويتعين مواءمتها مع التوقعات المصادق عليها القادمة.

خاتمة

يستفيد مشروع قانون المالية لسنة 2027 من سياق اقتصادي وطني مواتٍ إجمالا، يتسم بتعزز النمو واستمرار التحول الهيكلي للاقتصاد. ويشكل الارتفاع القوي للنشاط الاقتصادي المسجل خلال السداسي الأول من 2026، والمدعوم خاصة بتصاعد أنشطة القطاع الاستخراجي وحيوية الأنشطة غير الاستخراجية، مؤشرا مشجعا للآفاق متوسطة المدى. غير أن هذه الآفاق تظل رهينة بمحيط دولي غير مؤكد، يتسم باستمرار التوترات الجيوسياسية وتقلب أسعار المواد الأولية والضغوط على التوازنات الاقتصادية الكلية.

على الصعيد الميزانوي، تمثل سنة 2027 مرحلة جديدة في عصرنة تسيير المالية العامة. فباعتبارها السنة المالية الثانية لتطبيق ميزانية البرامج، ستمكّن من ترسيخ مكتسبات هذا الإصلاح، من خلال تعزيز الشفافية، ومسؤولية المسيرين، وتوجيه النفقات العمومية نحو النتائج. كما تشكل السنة المالية الأولى لتطبيق القاعدة الميزانوية الجديدة، التي تهدف إلى الحفاظ على استدامة المالية العامة وتأطير تطور العجز الأولي خارج الإيرادات الاستخراجية.

ومن هذا المنظور، يواصل مشروع قانون المالية لسنة 2027 سياسة ميزانوية قائمة على تعزيز تعبئة الموارد المحلية، والتحكم في النفقات الجارية، وإعطاء الأولوية للاستثمارات العمومية، لا سيما في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وتعكس التوقعات الميزانوية هذا التوجه، مع تحسن الرصيد الإجمالي الذي سيعود إلى تحقيق فائض، وعجز أولي غير استخراجي محصور في حدود 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، طبقا للقاعدة الميزانوية الجديدة.

وهكذا، يجسد مشروع قانون المالية لسنة 2027 إرادة الحكومة في التوفيق بين متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانوي ومقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف إلى تعزيز نجاعة العمل العمومي، والحفاظ على التوازنات المالية، وتعبئة الوسائل الضرورية لتحقيق الأولويات الوطنية، في إطار من التسيير الصارم والشفاف والمنصف للموارد العامة.